■ دائرة حوار حول ■

مصر وتحديات المستقبل

١٨- الدعم وتحدياته

أعد وقائع الحوار للنشر

ممدوح الشرقاوى*

عقدت دائرة الحوار بمقر المجلة بمعهد التخطيط القومى - مدينة نصر - القاهرة فى التاسع عشر من ربيع الأول عام ١٤٢٧ هـ ، الموافق السابع عشر من أبريل عام ٢٠٠٦ ، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائى كل من السادة :

أ.درويش مصطفى جلال	رئيس قطاع الرقابة والتوزيع - وزارة التضامن الاجتماعى
د. سمير فياض	رئيس المؤسسة العلاجية سابقا
أ.د. سهير أبو العينين	مدير مركز دراسات السياسات الكلية
أ.م.شامل حمدى	وكيل أول وزارة البترول
د. طارق نوير	مستشار اقتصادى
أ. عادل محمود ابراهيم	مدير قطاع الدراسات الاقتصادية والبيئية- جهاز تخطيط الطاقة
أ.م. عبد الله غراب	وكيل وزارة البترول- رئيس المكتب الفنى للوزير
أ.د. عبد الفتاح الجبالى	رئيس الوحدة الاقتصادية - مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية
أ.د. عبد الفتاح ناصف	مستشار بالمعهد ورئيس هيئة التحرير
أ.د. عبد القادر دياب	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. فادية عبد السلام	مستشار بمعهد التخطيط القومى
د فتحى التونى الحكيم	وكيل المعهد القومى للنقل

* أ. د. ممدوح الشرقاوى : مستشار بمركز دراسات الاستثمار والتخطيط وادارة المشروعات - معهد التخطيط القومى.

أ. فريد عبد المجيد صالح مدير قطاع الدراسات الاقتصادية والبيئية - جهاز تخطيط الطاقة
أ.م. كريمة كريم استاذ بجامعة الازهر
أ. محمد توفيق محمود وكيل اول وزارة التضامن الاجتماعى
أ.د. محمود عبد الحى مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. ممدوح الشرقاوى مستشار بمعهد التخطيط القومى

وقائع دائرة الحوار

عبد الفتاح ناصف

صباح الخير جميعا.. يسعدنى ويشرفنى أن أرحب بحضراتكم بالاصالة عن نفسى ونيابة عن زملائى أعضاء هيئة التحرير لتشريفكم دائرة الحوار الخاصة بالعدد القادم من المجلة المصرية للتنمية والتخطيط .

ودائرة الحوار هى من الدوائر المغلقة التى يحضرها عدد محدد من المتخصصين لمناقشة أحد الموضوعات المختارة لهذه الدائرة. والموضوعات التى يختار من بينها تتعلق بأهم أبعاد وجوانب التنمية وتحدياتها فى مصر.

والموضوع الرئيس منذ ثمان ٨ سنوات - وهذه هى السنة التاسعة - وهو "مصر وتحديات المستقبل" وقد ناقشنا حتى الآن ١٨ موضوعا تحت هذا العنوان ، واليوم نناقش قضية الدعم وتحدياته.

قبل أن اعطى الكلمة الى د. ممدوح اقول إننا نحاول أن نعطى المداخلة الأولى وقتا طويلا قليلا حوالى عشر دقائق الا اذا ضغط الزميل لينهى مداخلته فى بضع دقائق اخرى . وبعد ان ينتهى كل من لديه مداخلة رئيسية ، نعطى الفرصة لكل من لديه مداخلة فرعية للتعليق على مداخلات الآخرين أو لمن لديه اضافة جديدة.

والحقيقة أن قضية الدعم من الموضوعات الشائكة كما سمعت من حديث الاخوة قبل بدء دائرة الحوار ، وهو موضوع غير واضح ويعتبر الدعم وبعض الموضوعات الشبيهة فى الوقت ذاته من الموضوعات التى يتكلم فيها الكل والتى لا يعرف الكل عنها كثيرا وهذه ربما اول نقطة اثارها د.

ممدوح الذى تفضل باعداد الورقة التى وزعت على حضراتكم ، كما ان تعريف الدعم حتى الآن لازال موضوع عدم اتفاق ولانقول اختلاف ، لكن لا يوجد اتفاق حول التعريف ، لذلك فإن أرقام الدعم التى تلقى جزافا فى الصحف ووسائل الاعلام ارقاما احيانا تكون فلكية لا علاقة لها بما يمكن ان نسميه أو نتفق عليه ليكون موضوع الدعم.

عادة الورقة تغطى عدد من المحاور وتلقى عدد من التساؤلات حول هذه المحاور بأمل أن نجيب على هذه التساؤلات وبالتالى نغطى الجوانب الرئيسية المتعلقة بالموضوع وكما يقول د. ممدوح وأقول دائما ان هذه الورقة ليست قيدا على الحاضرين لإضافة أى أسئلة اخرى آو حتى محاور أخرى.

ولعله يكون من المفيد فى البداية لمن قرأ ورقة الحوار لعله يتذكر ، ولمن لم يقرأ لعله يسمع ملخصا سريعا لمعد الورقة أ.د. ممدوح الشرقاوى.

ممدوح الشرقاوى

بسم الله الرحمن الرحيم .. مرة أخرى باسمى أشكر الزملاء الذين حضروا للمشاركة أو سيشاركون فى الندوة وهى فى الحقيقة تخصصات مختلفة نأمل من خلالها أن نجد إجابة واضحة عن موضوع الدعم.

موضوع الدعم تناوله عديد من الأفراد سواء كانوا رسميين أو علميين ، هناك نقاش كثير واناس كثيرون تحدثوا فى الدعم والكل يتكلم من منطلق أو زاوية معينه.

وترتبط فكرة الدعم بتحقيق هدف هام من الناحية الاجتماعية والاقتصادية هو ضمان مستوى معين من المعيشة يلبى الاحتياجات الاساسية لمحدودى الدخل والفقراء من افراد المجتمع.

واذا كان الدستور المصرى ينص على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الاساسى للتشريع . واذا كانت قضية الدعم يدور حولها جدل كبير فلنا آن نتساءل هل للدعم من جذور فى الاسلام .

على هذا التساؤل يقول د. عبد المقصود باشا أستاذ التاريخ والحضارة الاسلامية بجامعة الازهر فى جريدة الاهرام بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١ "إن الدعوة الإسلامية فى اصلها وجذور نشأتها انما جاءت لتدعم الفقراء والمحتاجين ، ولذلك نجد الرسول صلى الله عليه وسلم يفرق تفرقه كاملة فى توزيع الهبات ، بل وتجزئة الارض بين المنتفعين فهذا لديه عائلة كبيرة وبالتالى فهو فى احتياج الى قطاع

اكبر من غيره، وهذا لديه مسئوليات كبيرة تستدعى مصروفات أكثر ، ولذا فهو يميز بالعطاء بين الناس حسب احتياجاتهم" .

وهذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه حينما يرى يهوديا قد طعن فى السن يتسول فيأخذ بيده سائلا اياه ما الجأك الى هذا ؟ فيقول اليهودى الحاجة يا أمير المؤمنين فيأخذ بيده فيكاد يحمله ويذهب الى بيت المال ، فيقول لخادمه انظر هذا وأمثاله فعين لهم دخلا شهريا من بيت مال المسلمين ، فهذا نوع من الدعم للقوة الشرائية لدى الضعفاء.

من هذا يتضح أن الإسلام يعطى اهتماما كبيرا بموضوع الدعم. ولا نعتقد بأن الأديان الاخرى قد أهملت دعم الفقراء.

ولقد أخذت مصر بفكرة الدعم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث أصدرت البطاقات التموينية للمواطنين والتى ضمنت حصولهم على الحد الأدنى من السلع الضرورية فى ذلك الوقت والتى شملت الزيت والسكر والشاى والكيروسين ، ولقد استمر الدعم حتى يومنا هذا مع اتجاه عدد السلع المدعمه الى الزيادة احيانا وإلى الانخفاض أحيانا اخرى .

ويمكن القول بصفة عامة ان الحاجة للدعم تتعاظم فى الحالتين التاليتين حيث يكون لهما تأثير سلبى على مستوى معيشة ذوى الدخول المحدودة والفقراء من أفراد المجتمع.

- فترات الحروب التى يعيشها المجتمع ، حيث يقل المعروض من السلع والخدمات لزيادة الإنفاق العسكرى ، مما يترتب عليه ارتفاع اسعار السلع والخدمات.

- فترات التحول الاقتصادى نحو الأخذ بنظام السوق الحر ومايصاحبها من تفاوت كبير فى توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفه ، اتجاه اسعار السلع والخدمات للارتفاع ، وتفشى ظاهرة البطالة

وتعتبر الحالة الثانية هى الحالة التى يعيشها المجتمع المصرى حاليا. ونظرا لما يلقاه موضوع الدعم حاليا من اهتمام ، ومايثار حوله من جدل كبير سواء من قبل الدولة أو أهل الخبرة أو أفراد المجتمع ، فإن الورقة الحالية تتناول هذا الموضوع فى أربعة محاور اساسية بغية إلقاء الضوء على هذا الموضوع.

وما نود التأكيد عليه أن هذه المحاور وماتتضمنها من أسئلة لا تشكل قيدا على إثارة أى نقاط ذات أهمية تتعلق بموضوع الدعم من خلال المشاركين فى دائرة الحوار الحالية.

المحور الأول : نوعية الدعم وتقديرات توزيعه ومستحقيه

بلغت قيمة الدعم المنصوص عليها صراحة فى الموازنة العامة للدولة بالمليار جنيه ٥,٧٨٩ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، ٦,١٥٠ فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، ٨,٠٠٠ فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ - ١٥,٦٠٠ فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

علاوة على ذلك يوجد أرقام أخرى تتعلق بموضوع الدعم لم تتناولها الموازنة العامة للدولة صراحة وتشمل مايلى:

- دعم الطاقة والتى وردت قيمته فى البيان المالى لوزارة المالية ويبلغ ٢٦.٦٠٠ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

- دعم الضمانات والمعاشات الاستثنائية والذى قدر على لسان أحد المسئولين بأنه بلغ فى ميزانية العام الحالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ نحو ٧ مليار جنيه . ولقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من معاشات الضمان الاجتماعى حاليا ٧٠٠ ألف أسرة ، علما بأنه طبقا للقانون الحالى للضمان الاجتماعى فإن الحد الادنى لما تحصل عليه الأسرة هو ٦٠ جنيها ، بينما يبلغ الحد الأقصى ١٠٠ جنيه، وتسعى الدولة الى زيادة عدد الأسر المستفيدة الى مليون أسرة، وزيادة الحد الأقصى للضمان الى ٢٠٠ جنيه . ولقد ذكر أن هذه الأسر تحصل على نحو مليار جنيه فى موازنه العام الحالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

ولقد ذكر أن عدد الأسر المستفيدة من الدعم السلعى ولها بطاقات تموينيه يبلغ ٤.٦٨٦ مليون أسرة (يحملون بطاقات خضراء وحمراء) فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

- ذكر احد المسئولين بوجود دعم للخدمات مثل التعليم المجانى، حيث تدفع الدولة لكل طالب بالجامعة ٦ آلاف جنيه سنويا وتدفع نفس المبلغ للصحة.

ولقد تعددت الأرقام المتعلقه بقيم الدعم حتى وصلت على لسان أحد المسئولين الى مائة مليار جنيه فى موازنة الدولة للعام الحالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

ولعله من المفيد أن نوضح بأن البيانات المتعلقه بقيمة الدعم والتى تضمنتها الموازنة العامة

للدولة صراحة هى بيانات تقديرية وقد تتساوى أو تزيد أو تقل عن البيانات الفعلية . فاذا ما تناولنا البيانات المتعلقة بقيمة الدعم بالمليار جنيه، والتى تضمنتها الحسابات الختامية للموازنة العامة نجد أنها بلغت ٤,٩٣٠ فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، ٥,٩٤٩ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، ٧,٥٥٣ فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وهذه القيم تقل عن مثيلاتها التى تضمنتها الموازنة العامة للدولة لنفس السنوات على التوالى بما قيمته بالمليون جنيه ٨٥٩ ، ٢٥١ ، ٤٤٧.

بناء على ماتقدم وفى ظل تعدد وتباين الأرقام المتعلقه بموضوع الدعم ، ربما يكون مفيدا ونحن بصدد دراسة هذا الموضوع ان نطرح للنقاش الأسئلة التالية:

١- ما التعريف الذى يمكن التعامل معه عمليا بخصوص الدعم وكيف يمكن حسابه ؟ وماهو مفهوم الخدمات العامة وعلاقتها بالدعم؟وما مدى إمكانية شمول الدعم للانفاق على التطوير البحثى؟

٢- من الناحية العلمية أيهما أكثر ملاءمة اقتصاديا واجتماعيا دعم المنتج أم دعم المستهلك؟

٣-اذا كانت الموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية لها هى المصدر الأساسى للحصول على بيانات الدعم ومتابعتها ،لماذا لم تتضمن كافة بيانات الدعم صراحة وموزعة حسب بنود الدعم المختلفة؟

٤- تتضمن موازنة الهيئات الاقتصادية - الايرادات والتحويلات الجارية - ضمن الموازنة العامة بندا للاعانات بلغت قيمته ١٩,٧٩٩ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، فهل هذا البند يدخل ضمن الدعم ؟واذا لم يكن الامر كذلك فما هو مفهوم هذا البند؟

٥-هل تعتبر المعاشات الاستثنائية من بنود الدعم ؟ واذا كان الأمر كذلك ماهى المبررات؟

٦- ماهو المعيار أو المعايير التى استندت عليها الدولة فى تحديد المستفيدين من الدعم بواسطة البطاقات التموينية؟

٧- هل يلبى معاش الضمان الاجتماعى للأسرة حاليا الحد الأدنى للاحتياجات الاساسية للأسرة؟

٨- ماهو مستوى الدخل الذى على أساسه يمكن تحديد محدودى الدخل والفقراء ومن ثم الذين

لهم الحق فى الحصول على دعم؟

المحور الثانى : السلع والخدمات المدعمه وترشيد الدعم المخصص لها

تشمل السلع والخدمات التى يتوافر عنها بيانات مايلى:

- السلع التموينية الرئيسية المربوطة على البطاقات التموينية وتشمل السكر والزيت والفول والعدس والارز والمكرونه الشعبيه والشاى والمسلى النباتى . ولقد بلغ قيمة الدعم لهذه السلع ٤٦٦٦ . ٤ مليار جنيه فى الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

- الخبز البلدى / الفينو ، وبلغ الدعم المقدم له ٧ , ١٣٤ مليار جنيه فى الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . وورد على لسان أحد المسئولين أن قيمة هذا الدعم بلغ ٨ مليار جنيه فى الموازنة العامة للعام الحالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

- دعم الأدوية الاساسية (كالإنسولين وألبان الأطفال) والتأمين الصحى على الطلاب بالمدارس، وقد بلغ ٥٣ , ٠٠. مليار جنيه فى الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وقد ورد على لسان أحد المسئولين أن الدعم المقدم للبن الاطفال بلغ ١٠٠ مليون جنيه على أساس أن السوق المصرى يستهلك ١٠ مليون علبه تبلغ تكلفة انتاج العلبة ١٣ جنيها يدفع المستهلك ٣ جنيهات ثمنا لها وتدعم الدولة العلبه بمبلغ ١٠ جنيهات ، كما ذكر مسئول آخر أن عدد الأدوية التى تدعمها الدولة بلغ ٣٩١ صنفا خاصة أدوية القلب والسكر والضغط والربو.

- دعم لنقل الركاب بالقاهرة الكبرى والاسكندرية ، وقد حصلتا على دعم قدره ٣٥٩ مليون جنيه ، كما حصلت الهيئة العامة لسكك حديد مصر على مايقرب من ١ , ٧ مليار جنيه ، وذلك فى الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

- هيئتا مياه الشرب والصرف الصحى حصلتا على ٣٥٠ مليون جنيه

- الكهرباء ، بلغ دعم الكهرباء نحو ٣ , ٢ مليار جنيه طبقا للبيان المالى لوزارة المالية للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

-المنتجات البترولية ، بلغت قيمة الدعم المقدم للمنتجات البترولية ٤ , ٢٣ مليار جنيه حسب البيان المالى لوزارة المالية عن الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

وقد ورد فى جريدة الأهرام فى عددها الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٦ بأنه كان من المقرر طبقا لبنود الموازنة العامة لدولة للعام المالى الحالى (٢٠٠٦/٢٠٠٥) تخصيص ٢٢ مليار جنيه لدعم المنتجات البترولية والغازات الطبيعية والذى يمثل الفرق بين تكلفة الحصول على هذه المنتجات واسعار بيعها فى السوق المحلية .

وكانت هذه القيمة موزعة على دعم الغاز الطبيعى ٨,٩ مليار جنيه و ٤,٧ مليار جنيه للبوتاجاز و ٦,١ مليار للسولار و١,١ مليار للمازوت ومليار للبنزين و ٢٠٠ الف جنيه للكيروسن، غير أن قيمة دعم المنتجات البترولية قد تم استنفادها بالكامل وقرر مجلس الوزراء فتح اعتماد إضافى بالموازنة العامة للدولة للعام المالى الحالى (٢٠٠٦/٢٠٠٥) بمقدار ١٨ مليار جنيه، وبذلك يصل قيمة دعم المنتجات البترولية لهذا العام الى نحو ٤٠ مليار جنيه ،وذلك بسبب زيادة اسعار تكلفة المنتجات البترولية . ولقد ذكر أحد المسئولين فى جريدة الاهرام بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٦ بأن نسبة الزيادة فى استهلاك البنزين زادت أكثر من ١١٪، مما قد تضطر معه الدولة الى استيراد البنزين من الخارج لمواجهة زيادة الاستهلاك.

مما سبق يتضح أن الدعم يغطى عددا كبيرا من السلع والخدمات . وفى هذا الصدد ومانود التأكيد عليه أن ترشيد الدعم لايمكن أن يتم معالجته من خلال تحديد مستحقيه فحسب بل يتطلب بالضرورة النظر فى مدى إمكانية ترشيد الدعم الذى تحصل عليه السلع والخدمات المدعمه.

وهذا مايطرح للحوار عدة تساؤلات منها وعلى سبيل المثال :

١- هل تخضع السلع المدعمه للرقابة وبصفة خاصة الصحية للتأكد من أنها تنتج طبقا للمواصفات المتفق عليها، وبما يعطيها الحق فى الحصول على قيمة الدعم المخصص لها ؟ واذا كانت الاجابة بنعم، فبماذا يفسر انتاج لبن الاطفال غير الصالح للاستخدام؟

٢- ما صحة الرأى الذى يرى بوجود امكانيات كبيرة لخفض قيمة الدعم المخصص للخبز من خلال تخزين القمح وطحن القمح واستخدام الدقيق فى المخابز وخفض نسبة الهالك من الخبز؟

٣- هل توجد امكانية لخفض تكاليف انتاج الكهرباء من خلال احلال المازوت بالغاز الطبيعى؟ واذا كانت الاجابة بنعم ما الذى يحول دون تحقيق ذلك ؟

٤- هل توجد إمكانية لخفض تكاليف انتاج الكهرباء من خلال خفض الفاقد فى الشبكة الكهربائية وسرقة التيار الكهربائى ومن ثم خفض قيمة الدعم أم أن معدلات الفاقد وسرقة التيار وصلت الى المعدلات العالمية؟

٥- هل يتم بيع الكهرباء الى اجهزة الدولة المختلفة بالاسعار المدعمه أو بالسعر الاقتصادى؟واذا كانت تباع بالسعر المدعم فما أسباب ذلك خاصة مع سوء استخدام الكهرباء فى هذه الاجهزة ؟ والى أى مدى يمكن الاستمرار فى ذلك ونحن نتحدث عن ترشيد الدعم ؟

٦- ماهى الاسعار التى تباع بها الكهرباء الى الوحدات الانتاجية كثيفة الاستخدام للكهرباء مثل مصهر الالمنيوم ، مصانع الحديد والصلب والبتروكيماويات ؟

واذا كانت الأسعار مدعمه فما تفسير ذلك خاصة وأن الدولة تتجه الى خصخصة القطاع العام؟

٧- ماهى الأسباب التى أدت الى ارتفاع تكلفة المنتجات البترولية وبصفة خاصة خلال الأشهر الماضية؟

٨- يرى البعض أن الدعم المقدم للغاز يرجع الى شراء الدولة حصة الشريك الاجنبى بأسعار مرتفعه ؟ مامدى صحة ذلك ؟ واذا كان الأمر كذلك فإلى أى مدى يمكن أن يستمر مثل هذا الوضع؟

٩- يرى البعض أن الدعم المقدم للغاز مغالى فيه ولا يعبر عن الحقيقة نظراً لأن سعر الاستهلاك لا يأخذ فى الاعتبار المبالغ التى يتم تحصيلها والتى تتضمن قيمة التمغات، مصاريف التحصيل ، والمتابعه الدورية للأجهزة والتى لا تتم ، وأن هذه المصاريف فى أحيان كثيرة تفوق قيمة استهلاك الغاز مما يعنى أن أخذ هذه المصاريف فى الحسبان يؤدى الى خفض قيمة الدعم المقدم للغاز ، ما مدى صحة ذلك؟

١٠- يرى البعض ان قيمة الدعم المقدم للبنزين والبوتاجاز مغالى فيه الى حد كبير نظرا لأن قيمة الدعم تحسب على أساس الفرق بين تكلفة الانتاج والأسعار العالمية للمنتجات البترولية ، مامدى صحة ذلك؟

١١- يرى البعض أن الدعم المقدم للهيئة العامة للسكك الحديدية مغالى فيه الى حد كبير نظرا

لتدنى الخدمة المقدمة والتى لاتتفق مع المواصفات اللازمة لنقل الركاب ، مامدى صحة ذلك؟

١٢- يرى البعض إمكانية خفض الدعم الى هيئة مياه الشرب بدرجة كبيرة اذا تم محاسبة اجهزة الدولة والقطاع العام على استهلاكها من المياه بالسعر الاقتصادى ، فى ظل الإسراف الملحوظ لاستهلاك هذه الاجهزة . ومامدى صحة ذلك ؟ واذا كان الامر صحيحا ما الذى يحول دون تحقيق ذلك ونحن نتحدث عن ترشيد الدعم؟

١٣- يرى البعض أن قيمة الدعم المقدم لمياه الشرب مغالى فيه نظرا لأن هيئة مياه الشرب تحصل ٢ جنيه صيانة عداد وغالبية العدادات ان لم يكن جميعها لا تعمل ، كما أن استهلاك الشقق من مياه الشرب تحدده الهيئة بكمية محددة لكل شقة ، وأن عددا كبيرا لايستهان به من الشقق مغلق. مامدى صحة ذلك ؟

المحور الثالث : آليات توصيل الدعم الى مستحقيه

يثار حاليا جدل كبير حول أفضل الآليات التى يمكن استخدامها لتوصيل الدعم الى مستحقيه. واستنادا الى مايدور من جدل ربما يمكن القول إن آليات توصيل الدعم الى مستحقيه تتطلب أولا ، كيفيه حصر من لا دخل لهم والذين يستحقون الحصول على مقابل شهرى للضمان الاجتماعى، وكذلك محدودى الدخل وهم الذين يحصلون على دخل إلا أنه لايكفى لتلبيه الحد الادنى لمستوى المعيشة، ويستحقون الحصول على بعض السلع المدعمه مع ضرورة تحديد السلع والخدمات المدعمه.

وفى محاولة لالقاء الضوء على هذه النقاط . فان الامر يتطلب إثارة الكثير من التساؤلات التى يمكن ذكر بعضها فيما يلى:

١- يرى البعض أن أنسب طريقة لحصر من لا دخل لهم هو أن يتقدم كل من لا يعمل وغير قادر على العمل بطلب للحصول على معاش الضمان الاجتماعى ، واعتبار كل من يعمل بالقطاع الحكومى عند أجر او مرتب معين غير مصرح له بمزاولة أى عمل خارجى من محدودى الدخل ، بينما يرى البعض ضرورة قيام الدولة بمسح شامل للأسر المصرية لتحديد مستحقى الدعم، والسؤال هو أى الرأيين له الأفضليه على الآخر ولماذا ؟

٢- يوجد شبه اتفاق بين الآراء المختلفه على أهمية الاستمرار فى تقديم دعم الخبز البلدى

والمحدد له خمسة قروش للرغيف - نظرا لأن عددا ليس بالقليل يتجه الى شراء الخبز البلدى غير المدعم - حيث إنه يلبى احتياجات من لا دخل لهم ومحدودى الدخل ، غير أن الأمر يتطلب فرض رقابه فعالة على الخبز للتأكد من مطابقته للمواصفات المحددة له.

وهنا هل يمكن القول بأن نظام التفتيش على المخابز وصل الى المستوى اللازم لتحقيق ذلك؟ الى أى مدى يمكن القول بضرورة مشاركة جمعيات حماية المستهلك فى الرقابة على المخابز ؟ واذا ما تم الأخذ بذلك ماهى الصلاحيات التى تمنح لهذه الجمعيات؟

٣- يرى البعض ضرورة إعادة النظر فى عدد السلع التموينية المدعمه حيث إن عددا منها يعد منخفضا للغاية من حيث النوعية لايشتريه حتى محدودو الدخل ، مامدى صحة ذلك؟ومن الذى يستفيد من هذه السلع؟ وهل يمكن اعتبارها جزءا من الدعم؟

٤- يرى البعض أن دعم البنزين يشكل عبئا كبيرا على موازنة الدولة هو فى حقيقة الأمر دعم للأغنياء يؤدى الى الإسراف فى استخدامه، مما يترتب عليه استنزاف لموارد الطاقة المحدودة . مامدى صحة هذا الرأى ؟واذا كان الامر كذلك ماهى أنسب الحلول لإلغاء الدعم المقدم للبنزين؟

٥- يرى البعض أن غالبية الدعم الموجه للبوتاجاز لايصل الى مستحقيه بسبب عدم فاعليه الرقابه على منافذ التوزيع ووجود الوسطاء فى عملية نقل وتوصيل أنابيب البوتاجاز للمستهكلين. مامدى صحة هذا الرأى ؟ واذا كان الأمر كذلك ما الذى يحول دون إقامة شركة حكومية أو خاصة لتوزيع أنابيب البوتاجاز مع تحريك سعرها للمستوى الذى يحقق للشركة معدل ربح معقول خاصة وأن الفارق بين سعرها الرسمى للمستهلك وهو ٢٥٠ قرشا والسعر الفعلى الذى يتم به توصيل الانبوبة للمستهلك- والذى قبل به المستهلك - وهو عشرة جنيهات يسمح بتحقيق ذلك؟

٦- يرى البعض بأنه لتوصيل الدعم لمستحقيه فيما يتعلق باستخدام المياه والكهرباء والنقل بالسكك الحديدية فإنه من الضرورى الأخذ بمبدأ التكافل الاجتماعى وذلك باستخدام اسعار متباينة على أساس تقسيم الاستهلاك من المياه والكهرباء الى شرائح، وزيادة السعر مع زيادة الاستهلاك، وكذلك رفع أسعار تذاكر السفر للدرجة الأولى والثانية لدعم أسعار الدرجة الثالثة. مامدى إمكانية الأخذ بهذا الرأى؟

٧- الى اى مدى حققت البطاقات الذكية هدفها من حيث توصيل الدعم لمستحقيه ؟ وماهى

الدروس المستفادة من هذه التجربة؟

المحور الرابع: تمويل الدعم

مما لاشك فيه أنه بافتراض ترشيد الدعم ووصوله الى مستحقيه، فان الدعم سوف يشكل عبئا ما على الموازنه العامة للدولة . وهذا مايستدعى النظر فى امكانية البحث عن مصادر إضافيه خارج الموازنة العامة للدولة للمساهمه فى تمويل الدعم.

وفى هذا الصدد يمكن إثارة العديد من التساؤلات منها مايلى:

١- مامدى إمكانية الأخذ بوجهة النظر التى تنادى باستثمار المبالغ المخصصه لدعم السلع التى لايرغب المستهلكون الحصول عليها فى مشاريع انتاجية تستوعب العاطلين من أبناء فئات المعدمين ومحدودى الدخل وتحقق عائدا يستخدم لتمويل الدعم ؟ وإذا كان الأمر كذلك كيف يمكن اخراج هذا الرأى الى حيز الوجود ؟

٢- مامدى امكانية الأخذ بوجهة النظر التى تطالب بإنشاء صناديق اجتماعية يمولها رجال الأعمال لتلبية احتياجات الأسر من المعدمين ومحدودى الدخل ؟ وإذا كان الأمر كذلك هل تعمل هذه الصناديق بالطريقة التى يراها رجال الأعمال ؟ أم أنه ينبغى وضع شروط معينة لعملها وفى الحالة الثانية ماهى الملامح الرئيسية لهذه الشروط؟

٣- لعب النظام الوقف الخيرى دوراً هاماً فى تقديم الدعم للمعدمين وذوى الدخول المحدودة، فهل نحن الآن فى حاجة لعودة هذا النظام ؟ واذا كان الأمر كذلك كيف يمكن إخراجه لحيز الوجود ؟

عبد الفتاح ناصف

قبل أن أعطى الكلمة لأول المتحدثين أود أن أقول اننا نسجل كما هو واضح وقائع دائرة الحوار وبعد ذلك يتم تفريغ التسجيل وترسل نسخة لحضراتكم لمراجعة المداخلات ثم يتم التحرير النهائى.

عبد الفتاح الجبالى

بسم الله الرحمن الرحيم .. شكرا سيادة الرئيس ، اعتقد أن الموضوع حيوى وهام جدا بالنسبة لنا وبالتالى نشكر المجلة لتخصيصها العدد القادم لمناقشة هذا الموضوع.

الحقيقة سوف انقل من ورقة العمل وكلام د. ممدوح واطرح بعض النقاط فى الموضوع لكى يكون الحوار مثمرا ويأتى ثماره.

فى البداية ، ارى أن القضية ليست بالمعضلة بالدرجة التى تحدث بها د. ممدوح ،ود. عبد الفتاح فى المجتمع المصرى ، والحقيقة لدينا ثلاثة أنواع محددة من الدعم : الأول هو دعم مباشر، دعم نقدى يذهب من الموازنه العامة للدولة مباشرة الى بعض الجهات العامة فى الدولة مثل هيئة السلع التموينية، البان الاطفال ، هيئات النقل العام وخلافه ، وسأقول لسيادتك لماذا الاعانات والدعم فى الهيئات الاقتصادية ، وهذا يظهر فى الموازنة بالتفصيل بند بند .

النوع الثانى من الدعم والذى ليس فيه خلاف كثير هو الدعم غير المباشر وهو عبارة عن الفرق بين تكلفة انتاج السلعة وسعر بيعها للمواطن فى السوق المصرى وهذه تظهر فى ثلاثة أو أربعة اشياء وسندخل لها بالتفصيل فيما بعد ، تظهر أصلا فى الدعم الموجه الى بعض الهيئات الاقتصادية مثل هيئة السكك الحديدية ، والتأمينات ، والبترول والكهرباء وسنأتى لهم بالتفصيل ونعطى الارقام وهذه قضية لا أعتقد أن عليها خلاف كبير بين الاقتصاديين.

النوع الثالث من الدعم هو الذى عليه خلاف وهو الدعم الضمنى وهو مايسمى تكلفة الفرصة البديلة بلغة الاقتصاد حيث ابيع السلعه بسعر ويمكن ان اصدرها بسعر اكبر ، وهذه مسألة نسأل فيها الاقتصاديين. هل هذا يصلح للتطبيق فى المجتمع المصرى أم لا يصلح ؟ وهذا يرتبط بمستويات الدخول والتطور الاجتماعى والاقتصادى لكل مجتمع على حدة.

اذا اخذنا النوع الأول وهو الدعم المباشر الذى يخرج من الموازنة مباشرة للجهات المعنيه ، نجده ارتفع من حوالى ٢ مليار عام ٨٩/ ١٩٩٠ الى حوالى ١٣,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، أقصد الدعم الذى يذهب لهيئة السلع التموينية وألبان الاطفال ودعم الصادرات ودعم بعض الجهات المعنية ، مثلا على سبيل التحديد دعم هيئة السلع التموينية كان حوالى ٧٠٠ مليون جنيه وصل الى ١١ مليار جنيه خلال نفس الفترة التى نتحدث عنها ، وهذا أول نوع نتحدث عنه فيما يتعلق بهذا المجال ، وأنا أختلف مع د. ممدوح من أنه لايظهر فى الموازنة بشكل تفصيلى حيث انه يظهر بشكل تفصيلى ، ربما سيادته رجع الى البيان المالى الذى يلقيه وزير المالية فى مجلس الشعب وهذا جزء مختصر عن الموازنة العامة للدولة.

الموازنة العامة للدولة اذا شاهدها سيادته تكون عادة فى مجلدات وكل بند مذكور بالتفصيل ، رايح فين ويأتى منين وتكون فى مجلدات حتى فى مجلس الشعب لأنك تعرض بيانك فى مجلس الشعب فتذكر بيانات مختصرة مع ايداع الميزانية كاملة بالمجلس ، حتى فى التقسيمه الجديدة للموازنة العامة للدولة التى بدأنا فيها من سنه يظهر الدعم بالتفصيل ، دعم مؤسسات مالية ، دعم سلع تموينية ، دعم تنمية الصادرات ، دعم مزارعين ، دعم مؤسسات مالية ، هذا موجود فى البيان الذى يتداول بشكل أو بآخر.

القضية الثانية فيما يتعلق بالنوع الثانى ، ولكى يكون النقاش فى اطاره السليم ، هناك أمران فى علاقة الهيئات الاقتصادية بالموازنة العامة للدولة ، جزء مباشر كاعتمادات دعم تذهب للهيئات الاقتصادية كدعم وهذا ماتكلم عنه د. ممدوح كاعانات وتذهب للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، تذهب لهيئة النقل العام ، تذهب لهيئة السلع التموينية وخلافه والذى بدأ يظهر مؤخرا فى الموازنة هو دعم هيئة البترول ، هذا جزء من الكلام ويظهر فى الهيئات الاقتصادية كاعانات ويظهر فى الدعم وسأشرح لماذا يظهر.

انما هناك جزء آخر مهم جدا وهو مساهمة الخزانة العامة فى الهيئات الاقتصادية ، تدعيم خسائر الهيئات الاقتصادية العلاقة بين الهيئات الاقتصادية والموازنة العامة للدولة اصبحت تقتصر على الفائض والعجز بينهم فبدأت تتحمل عبئا مثلا اذا كانت هيئة سكك حديد مصر لاتستطيع ان تخذم على ديونها نتيجة لأن لديها اعتبارات معينه وأشياء بهذا الشكل فتعطيها الموازنة العامة للدولة تحويلات وهكذا اذا وضعناها بهذا الشكل سوف تفرق معنا كثيرا ونحن نتناقش فى هذه الأنواع الثلاثة بتفاصيلها.

لكن لماذا تظهر هنا كاعانات وتظهر هنا كدعم ؟ أريد أن أوضح لماذا لم تنضبط الأرقام مع د.ممدوح، أقول لسبب بسيط جدا أن الموازنة العامة للدولة تقام كلها على أساس نقدى ، بينما الهيئات الاقتصادية حتى الآن تقام موازناتها على أساس استحقاق وبالتالى هناك فرق بينهم يظهر اذا حب ينقل من هنا الى هنا ، اذا سار فى الاساسين تختلف الارقام ، هذه هى الفكرة انما اذا وجدنا الاساس وهذا موجود ايضا فى بعض الاماكن لأن هذه امور هامة .

أنا لا أريد أن أدخل فى تفاصيل أنواع الدعم الكثيرة ، ربما تأتى فى النقاش ، مثلا دعم

الكهرباء ، نعم هناك دعم للكهرباء ، تكلفة انتاج الكهرباء محدده ، أدعم شرايح معينه حتى نمط استهلاك معين ، وبعد ذلك يأخذ بالتكلفة فنحسب الفرق نجده ٣,٣ مليار جنيه / هذه هى القضية الأولى الخاصة بتعريف الدعم وسوف ندخل فى باقى موضوعات الورقة فى وقت لآخر .

أنا لا أتبنى الدعم الضمنى ، أنا كباحث لست مع فكرة الدعم الضمنى لأسباب كثيرة ربما سيشرحها استاذنا د. محمود عبد الحى الذى سيوضحها اكثر منى لأننى أسير على نهجه، انما النوعان الآخران بالتأكيد دعم ، وهما الدعم المباشر وهى الأموال التى تخرج من الموازنة العامة للدولة لجهات معينه كدعم نقدى، وكذلك الدعم غير المباشر وهو الفرق بين تكلفة انتاج السلعه وسعر بيعها للمستهلك فى النهاية.

نقطة أخرى هامه ، سيادتك بتتكلم عن سوء التكلفة ، سوء الادارة ، هذا كلام سليم انما هنا يعالج كسوء ادارة ، هناك مبلغ يتحمله نتيجه هذا السوء ، هذا يخرج من الموازنة العامة للدولة سواء ظهر كعجز أو أموال خارجه لتدعيم الهيئات الاقتصادية التى تنتج هذه السلع وسأضرب مثالا على ذلك ، اذا نظرنا الى مياه الشرب ، تكلفه انتاج المتر المكعب من المياه يصل الى ١,٢٥ جنيه يباع للسمتهلك للأسف الشديد متنوع الاسعار ، يباع للمستهلك فى القاهرة بعد قرارات المحافظ الاخيرة بسعر ٢٥ قرشا للمتر فى حين أنه فى الصعيد يباع بسعر ٤٢ قرشا وبالتالى فهناك خلل ، اذا كنا نقول إن بالصعيد أعلى مستويات الفقر فى مصر ، هنا نقول إن هناك خللا ما فى توزيع الدعم يذهب للاغنياء ، وعندما قامت محافظة القاهرة بتحريك السعر وقف اعضاء مجلس الشعب جميعا ضد هذا الموضوع بشكل غير طبيعى وغير مبرر هذا فى تعريف الدعم وشكرا.

محمود عبد الحى

بسم الله الرحمن الرحيم .. أشكر د. عبد الفتاح الجبالى على هذه الاضاءة بتوضيح بنود الدعم، كما وردت فى الميزانية .

نحن فى الحقيقة ينقصنا فى تعريف الدعم مصدره ، نحن نعرف الدعم بالاستخدام أو التوجه ، وبجانب ذلك لابد أن يكون لنا تعريف بالمصدر ، لماذا؟ لأن قضية الدعم فى الحقيقه مستغله استغلال بالغ السوء من كثير من الذين يتناولون قضايا الاقتصاد المصرى ، حيث يتحدثون عن الدعم وكأن الجميع نائم والحكومات تجتهد وتصب مره دعما مباشرا ، ومرة دعما غير مباشر ، لكن من أين تأتى

الحكومة بأموال هذا الدعم ؟

هذه قضية مهمة جدا ، لأن مانفهمه من قديم الزمن أنه عندما نقول ان شخص يدعم آخر فإنه يدعمه من موارده الخاصة فهل للحكومة موارد خاصة ؟ الحقيقة أن كل موارد الحكومة مشتقه من المجتمع ، اذا تكلمنا عن دعم مباشر أو دعم غير مباشر من أين يأتى ؟ جاء من ضرائب من الناس أو فروق اسعار تحصلها الدولة زائدة عن تكاليف الخدمات أو السلع ، وهذه قضايا بالغة الأهمية لابد أن نعالجها أما الموارد السيادية فهى ايضا تأتى من الناس ولها مصارف معينه توجه اليها ولايستقيم منطقيا النظر اليها على أنها دعم لأن مبرر تحصيلها هو عندما نتحدث كأقتصاد سوق ، ماذا يقول اقتصاد السوق؟ يقول نترك الأمور لتفاعل العرض والطلب ، كل الاسواق ، أسواق السلع وأسواق الخدمات وأسواق العمل ، مع الحفاظ على التوازنات الضرورية لاقتصاد السوق ، التوازنات والآليات نحن نعرفها جميعا ، الناس التى تعمل بنظام الاجر الحديدى ، فلأن لدينا بطالة يشتغل الشاب - اذا وجد عملا بأجر زهيد قد يصل بعد كل الاضافات الى ١٨٠ جنيها فى الحكومة او بضع فئات فى قطاع الأعمال وهو مبلغ لايكفى فى كلتا الحالتين وبما أننا فى اقتصاد سوق فالآلية هى أن الاجر اذا لم يعجب العامل يعترض من خلال نقابه منظمة منتخبه انتخابا حرا يدخل فى تفاوض مع أرباب الأعمال سواء كان رب العمل حكومة أو قطاع خاص ويحسبون تكاليف المعيشة ويقررون الاجر العادل، وهل يستحق ارتفاع الاجر أم لا ؟ ولكن هذه الآلية مغيبة فى مصر حتى الآن . مما يعنى أن الاجور والمرتبات فى مصر اقل بكثير من المستوى العادل الذى يؤمن مستوى معيشة مقبول اجتماعيا ويكافىء مستويات التعليم والخبرة ، ويكفى ان نقارن بين الاجر أو المرتب الذى يحصل عليه المصرى داخل بلده وما يمكن ان يحصل عليه نفس الشخص اذا عمل فى إحدى الدول المجاوره فى منطقتنا . ولما كان مايحصل عليه المواطن المصرى العامل لدى الحكومة الوطنيه اقل بكثير مما يحصل عليه نظيره فى الدول المجاوره ، فالحقيقة تصبح ان هذا المواطن هو الذى يدعم الحكومة وليس العكس.

الجانب الآخر عندما نتحدث عن التكاليف ، الدعم غير المباشر والفرق بين التكلفة والسعر ، لابد من حساب التكلفة بالطريق الاقتصادى المضبوط فى ضوء ظروف الاقتصاد المصرى ، اذا تكلمنا عن موضوع السكك الحديدية ، الخدمة المقدمة للمواطن خدمة بالغة السوء ، اذا كنا سنقيمها تقييما اقتصاديا حقيقيا سيكون ثمن التذكره كافيا للخدمة ، نحن نتكلم بصراحة ، نحن تحت بند الدعم نخفى كثيرا من المساوئ الادارية ، ونكثر من الحديث عن الدعم وكأن الشعب كله عالة على الدولة

أو الحكومة ولاندرى من أين تأتى الحكومة بكل الأموال التى تذكر عن الدعم اذا لم تكن تؤخذ بصور متعددة من الشعب.

لذلك اذا كنا نريد ان نعالج القضايا علاجا سليما ، نرى الدعم من جانب مصدره ، من أين يأتى الدعم ، ونرى جانب التكلفة لنرى الدعم المباشر وغير المباشر ، وطبعا الدعم الضمنى كلنا متفقون عليه لأننا اذا حسبنا الفرصة البديلة وعرفنا الدعم بالفرصة البديلة سيتضح ان المواطن هو الذى يدعم الدولة فى كل شىء فى اى موقف لأن مستوى الاجور والمرتبات لدينا متدنى ، فاذا كنا نود أن نتكلم عن دعم ضمنى فيجب ان نعرف من يدعم من وشكرا.

سهير أبو العينين

بسم الله الرحمن الرحيم .. فى الحقيقة هناك كثير مايقال عن الدعم .

أود أولا أن أبدأ بملاحظة عن الدعم بصفة عامه ، وهى أن وجود الدعم واستمراره لسنوات طويله يعنى اخفاق جهود التنمية فى ان ترفع مستوى المعيشة وتقضى على الفقر بما يلغى الحاجة الى الدعم .

بالنسبة لتقديرات الدعم والدعم الضمنى المرتبط بالطاقة: الحقيقة ان دعم الطاقة يختلف عن أنواع الدعم الأخرى حيث انه ليس دعما استهلاكيا فقط وإنما هو مرتبط بالانتاج وهو عنصر مهم فى تكلفة الانتاج وبالتالى اى تغيير فى سعر الطاقة سيؤثر على مستوى الاسعار بصورة كبيرة جدا .

بالنسبة لتقديرات دعم الطاقة بالذات فهى مختلفة فى التقديرات الرسمية ، فى الدراسات المختلفة وفى جهاز تخطيط الطاقة ، لكن كان هناك تقرير لمجلس الطاقة العالمى عن تسعير الطاقة فى الدول النامية وقد وجد صعوبات كبيرة جدا لتقرير دعم الطاقة لوجود قصور شديد فى نظم التكاليف فى الدول النامية بصفة عامة ، وأوصى التقرير بضرورة تطوير النظم المحاسبية لتقدير التكاليف بشكل جذرى فى الدول النامية حتى يمكن تقدير التكاليف بشكل أكثر دقة فى الدول النامية وعلى أساسه يمكن وضع نظام للتسعير على أساس سليم . وتقدير الدعم بشكل أكثر دقة .

نفس التقرير الخاص بمجلس الطاقة العالمى ذكر أنه يرفض مبدأ التسعير على أساس الأسعار العالمية ومبدأ الفرصة البديلة لأن الاسعار العالمية تتذبذب بدرجة كبيرة جدا والدول النامية لا تتحمل ذلك ، حيث إن هيكل نفقاتها سيتعرض للتذبذب ونحن نرى أسعار الطاقة تتأثر بأى أحداث

سياسية أو اقتصادية بحيث يحدث لها تذبذب شديد جدا بما يؤدى الى صعوبة تحديد نظم التكاليف على اساس الاسعار العالمية فى الدول النامية بالذات .

ايضا بالنسبة للفرصة البديلة ، نحن فى مصر عندما نتكلم عن الاسعار العالمية ، هل هناك فعلا فرصة بالنسبة لنا فى التصدير ؟ وهل هى فرصة بديلة كاملة للاستهلاك المحلى للطاقة ؟ أرى أن الاجابة لا ، لأن هناك عدة عوامل تؤثر على ذلك منها أن التصدير مرتبط بالطلب العالمى من ناحية، ومن ناحية اخرى خبراء الطاقة ، ولدينا ممثلون لهم من جهاز تخطيط الطاقة ، يقولون إن تكلفة الخام المصرى من البترول وجودته مختلفه عن الأنواع الأخرى لذلك فاننى غير مقتنعه بأن التصدير فرصة بديلة كاملة .

من ناحية اخرى هل يمكن تصدير كل الانتاج من الطاقة او من البترول ؟ وماذا نفعل بالنسبة للاستهلاك المحلى؟ هل نضطر لاستيراده ؟ علما بأننا سوف نستورد بالاسعار العالمية ، وبالعكس سيكون السعر أعلى لأننا سنتحمل تكلفة نقل وتأمين وغيره وهذا مرتبط بشركات اجنبيه وليست محليه ، وبالتالى اذا كنا سنصدر كل الانتاج ونستورد كل احتياجاتنا المحلية ستكون تكلفة الاستهلاك اكبر وبالتالى فإننى لست مقتنعه بأن التصدير هو فرصة بديله كاملة للاستهلاك المحلى وبالتالى لا استطيع استخدامها فى التسعير . ونحن نتكلم عن نقطة التسعير وبالتالى تقدير الفرق بين السعر المفروض ان يباع به والسعر الحقيقى وتقدير الدعم فيه مشكلة ثانيه ولابد من دراستها بشكل جيد.

النقطة الثالثة فى موضوع الدعم هى أن دعم الطاقة كان دعما ضمنيا وبعد ذلك تحول الى دعم صريح فى الموازنة ، يوضع بشكل صريح فى بند الانفاق ، اتخيل ان هذا الرقم أيا كان الاختلاف عليه لابد أن يظهر فى الجانبين ، الحكومة اعطته للهيئة العامة للبترول ترجعه للموازنة فالسؤال الذى لدى هل يظهر بنفس الرقم ؟ لدى تساؤل آخر فى الهيئة العامة للتبرول وهو كيف توضع موازنة الهيئة العامة للبترول وهى كموازنة تقديرية وكيف يتم متابعة الحساب الختامى ؟ اطرح هذا السؤال لاننا نتكلم عن خسائر وأن التكلفة أكبر كثيرا من سعر البيع وبالتالى هناك احتاج لدعم ونظهره بشكل صريح فى الموازنة .

والسؤال هو عندما نوافق على موازنة الهيئة العامة للبترول ، على أى أساس تنشىء الهيئة

اندية رياضية تنفق عليها وهل يتفق هذا مع أولويات الانفاق العام ؟ نتكلم عن عجز التمويل فى الموازنة وعدم كفاية الانفاق على الخدمات وعلى التعليم ثم نخصص اموالا للانفاق على اندية رياضية وشراء لاعبين من الخارج ، والاندية فى تزايد لافت للنظر انبى وبترول اسيوط وبتروجيت ، هل هذه أولوية مطلوبة فى الانفاق العام؟

هل نتكلم عن ترشيد الدعم ورفع السعر فى المجتمع كله ونحمل المجتمع كله هذه التكلفة ثم نصرف على أندية رياضية ؟ هناك من يرد بأن هذه شركات اقتصادية تدر عائدا اقتصاديا ، لكن هل هذا الامر تم دراسته اقتصاديا بالفعل وهل جلبت عائدا أكبر مما ينفق عليها ؟ هل هناك مبرر لذلك؟ لأن هذا يرفع ميزانية الهيئة وهذا سؤال لابد ان يدرس بشفافية ومصارحة ، فهل هذا وافق عليه فى الموازنة ام لم يوافق عليه ؟ وهل ظهر فى الحساب الختامى ؟ وكيف يراقب؟ وهذه مشكلة كبيرة جدا.

نقطة اخرى خاصة بالاسعار العالمية والتسعير ، الأسعار العالمية ومشكلة الصادرات والواردات، مفروض ان الاسعار العالمية ترتفع ، وبالتالى ايرادات الصادرات تزيد فى الوقت الذى تزيد فيه ايضا تكلفة الواردات اذا لو كانت الدولة مستوردا صافيا للمنتجات البترولية ستخسر، لكن لو الدولة مصدر صافى للبترول ، وهذا مايحدث حتى الآن فى مصر حسب معلوماتى ، المفروض اننى كدولة مستفيدة من ارتفاع الاسعار العالمية ، فهذا لايعتبر مبررا ان تتحمل الدولة تكلفة زائدة وبالتالى الدعم تكلفته تزيد ، هذا سؤال ارجو ان اجد من يصححه لى وسأكتفى بهذه الملاحظات وشكرا.

محمود عبد الحى

هناك بحث عن المعاشات واصلاحها تم فيه حساب ما يدفعه المشترك طوال مدة خدمته عن الاجر الاساسى والمتغير فاذا تم تثمين هذا المال بسعر فائدة ٨٪ ، عملت هذه الحسبة بالنسبة لشخص افتراضى عن عام ١٩٦٧ وخرج على المعاش عام ٢٠٠٦ وجد أنه فى النهاية يأخذ من الدوله ، فى المتوسط اقل مما يستحق له خاصة لو تذكرنا ان سعر الفائدة ظل فوق مستوى ١٠٪ فى معظم سنوات هذه الفترة .

عبد الفتاح الجبالى

هذا حقيقى بدليل شىء بسيط انه منذ عام ١٩٨٧ انا كخزانة عامة تتحمل من ١٠-٢٠ ٪

كدعم ليس له علاقة بالصناديق، ليس له علاقة بالحسابات الاكتوارية التى حسبتها .

عبد القادر دياب

شكرا سيادة الرئيس .. بداية أود أن نتفق أولا على مفهوم الدعم لأن كلمة الدعم لاتحتمل أكثر من معنى . فلقد سبق الحديث عن دعم مباشر ، ودعم غير مباشر ونود أن نحدد مفهوم الدعم فى مجملة . ولقد ذكر من قبل تعريف الدعم على أنه الفرق بين تكلفة السلعة وسعر بيعها للمستهلك. وهنا أود أن أميز مابين تكلفة السلعة وفقا لمكونات التكلفة بأسعار السوق ، ومكوناتها وفقا للأسعار أو قيمتها الحقيقية . فغالبا ماتشتمل مكونات التكلفة بأسعار السوق على ضرائب أو دعم ضمنى . إن هذه الضرائب أو الدعم الضمنى يجب أن يستبعد أولا من حسابات التكلفة لنصل الى التكلفة الحقيقية للسلعة ، وهنا أيضا أود أن أذكر أن التكلفة الحقيقية للسلعة يجب أن تشتمل على هامش ربح عادى للمنتج وليس هامش ربح احتكارى . وهنا اذا زادت التكلفة الحقيقية للسلعة عن سعر بيعها للمستهلك كان الفرق بينهما معبرا عن صافى الدعم الموجه لهذه السلعة . أما اذا كانت التكلفة الحقيقية اقل من سعر بيعها للمستهلك كانت هناك الارباح الاحتكارية بما يعادل الفرق بينهما. إن هذه الحسبة تكشف عن ما قد يوجد من تحويلات ضمنيه من طرف الى آخر مثل الدعم والضرائب على مكونات التكلفة بالاضافة الى التحويلات المباشرة مثل الضرائب المباشرة ، والدعم المباشر للسلعة ، حيث يمكن فى النهاية اجراء موازنة مابين مايشتمل عليه انتاج السلعة من ضرائب ضمنية ومباشرة ، ودعم ضمنى ومباشر ، واذا ما كان الفارق بين مجمل الدعم اكبر من الفارق بين مجمل الضرائب يمكن القول بأن هذه السلعة مدعمة . وهنا يبدأ الحديث عن مصادر تمويل هذا الدعم. ومن الطبيعى ان تكون الدولة هى المصدر الأول لتمويل هذا الدعم سواء عن طريق المدفوعات المباشرة لمنتج السلعة أو المدفوعات غير المباشرة من خلال الدعم الموجه لبعض مكونات التكلفة . وقد يكون هناك دعم ضمنى آخر عن طريق اطراف اخرى منتجه لأحد مكونات تكلفة السلعة . خلاصة ما اود قوله اذا اردنا الحديث عن دعم الدولة لقطاع او سلعة ما يجب ان نحسب أولا ماتحصل عليه من ضرائب من هذا القطاع او السلعة مقابل ما تدفعه من دعم.

كريمة كريم

ما أود قوله إن هناك عدة نقاط أود اثارتها بخصوص الارقام الخاصة بالدعم ، هذه الارقام

حقيقية لاتعكس الزيادة الحقيقية للعبء ، انما هناك جزء منها حسابى وجزء منها سوء ادارة بحيث يمكن تخفيضه اذا نحن عدلنا هذه الادارة وسوف اوضح كلامى فى الآتى:

اذا نظرنا الى ارقام الدعم فى الورقة المدعمه المقدمة من د. ممدوح سنجد صورة غريبة جدا، عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ كان مقدار الدعم ٨ مليار ، وفى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بمعنى خلال سنة واحدة اصبح ١٥,٦ مليار جنيه ، أى اقتصادى ، أى فرد يعرف فى الحساب ، يعرف ١، ٢ ، ٣ يقول كيف تزيد بحوالى الضعف بمعنى حوالى ٤٥٪ ماهو السبب؟ هل حدث تغير فى البلد ونحن نعيش فيها اقول لا ، لكن هذه احد الاعتبارات التى تؤدى الى الزيادة الحسابية لكن ماهو السبب؟

احد الأسباب الأساسية نحن نعرف أنه فى يناير ٢٠٠٣ تم تخفيض الجنيه تخفيضا كبيرا بزيادة سعر الدولار من ٣,٥ الى ٥,٦ جنيه بمعنى الضعف تقريبا، ولأن الدعم الغذائى يمثل نسبة كبيرة خاصة فى استيراد القمح فبالتالى جزء حسابى لما حدث لنا، ايضا ما نصدره من البترول يحسب بـ ٥,٦ جنيه للدولار فتزيد ايراداتنا حسابيا، ما أقصده اننا لن ندفع حسابيا فقط ، ولا نأخذ حسابيا ، لكن هذا هو الذى يحدث للاثنين ، لكن نحن ننظر للدعم فى هذه النقطة الفلانية فبالتالى يبدو هذا التضخم الكبير.

السبب الثانى المثار لكنه فى حاجة الى تدقيق اكثر هى حدوث تغيير تصنيف بحيث ضموا اشياء وشالوا اشياء ولا استطيع ان اتكلم عنها لأنى لم انظر لها لكن اى فرد يمكن ان يعرف ماحدث من سعر الصرف وهذه هى النقطة الأولى .

النقطة الثانية قيمة الدعم التى توضع ، توضع كقيمة نقدية ، اذا نظرنا للقيمة الحقيقية نجد علامة استفهام ، هل زاد العبء على الحكومة أم لا ؟ أقول ماهى القيمة الحقيقية ؟ لابد من اخذ التغير فى الاسعار فى الاعتبار ، أنا كحكومة على مسئوليات معينه تجاه المواطن هذا لايعنى ان الدعم ليس عبئا هذا شىء آخر ، لكن الفكرة اننى انظر وأقول انا اصرف لكم كذا .. كذا .. هذا غير حقيقى، تعالى نتحاسب ونحسبها اقتصاديا صح ، اذا ادخلنا الاسعار فى الاعتبار سأعرض عليكم حسبه ، شغل كنت قد اعديته عام ١٩٩٢/٩١ تجدوا التالى ان مثلا كان اجمالى الدعم الذى عملته الحكومة عام ١٩٩٢/٩١ كان ٢٥,٤ مليون جنيه ، فى عام ١٩٩٧/٩٦ نزل الى ١٧,٩ مليون جنيه، هذا هو الدعم الحقيقى ، الرقم الذى وضعوه عملت له حسبه ، هذا معناه اننا اذا أدخلنا القيمة الحقيقية سنجد أن المسألة ليست بالعبء الذى يقال .

النقطة الثالثة التعليم والصحة ، الدعم للتعليم والصحة وهذه اساسيات ، سوف اضيف الى التعليم والصحة بجانب الاسعار الدعم بالنسبة للفرد ، الدعم الحقيقة هو المصروف بالنسبة للفرد ، بمعنى نأخذ الميزانية ونعمل لها deflation فى الاسعار ثم نصل للمتوسط سنجد أن العبء لايزيد انما ينقص.

النقطة الرابعة عندما اقول ان هذا العبء أو هذه القيمة الحسابية أو هذا الشكل الذى وضع فى الميزانية ممكن تكون اذا اخذنا اعتبارات معينه لذلك فاننى ارى انها فى حاجة الى رشادة معينة ماهى؟ ان الجهات الحكومية، الوزارات وخلافة، مرافق المياه والكهرباء المدعمة بشدة لايتم دفع الفواتير وبالتالى نلاحظ شيئا ان لدينا الدعم فمن اين تدفع الحكومة؟ فعلى الاقل لابد أن يدفع الجميع التكلفة الاقتصادية على الأقل، ولا اقول حسب الشرايح، التى وضعت لكى يدعم الغنى الفقير وهذا شىء طيب، ولو أردنا أن نعيد النظر فى التكلفة لاينظر للفئات الدنيا بل نرفع الفئات العليا بصراحة ونجعل هذه نعوض تلك، لكن ان نرفع الكل فهذا ظلم للفئات الدنيا .

لكن ما أقصده حتى الحكومة لاتدفع نصيبها وبالتالى الدعم الكبير نحن نتحمل آثاره، نحن نعطيكم كذا.. وكذا..، لابد للحكومة ان تنظر لنفسها، ليس هذا فقط ولكن المؤسسات الحكومية ايضا لاتدفع ضرائب مثل مؤسسة الاهرام وكافة المؤسسات الصحفية من اين تأتى الحكومة بالاموال؟ تأخذ من ضرائبنا وتدفع، الجهات التى عليها ضرائب كبيرة تتهرب وتأخذ منا كموظفين غلابة فهناك مشكلة، لذلك اقول إن هذا الرقم تتحمله ميزانية الحكومة المفروض ان تدفع جزءا منه لأن هناك سوء رشاده.

النقطة الخامسة بالنسبة لاسعار الكهرباء بالنسبة لأى دولة عادة تبحث عن ارخص اسعار لانتاج الكهرباء، ظروفى كمهنية سمحت لى ان يتم اختيارى انا وباحث امريكى للبحث عن أرخص تكاليف لانتاج الكهرباء فى مصر، وكان ذلك ايام السادات وكارتر، وكان مشروع كبير ممول من ال USAID ووزارة الكهرباء موجودة وللاسف انا كنت مطلوبة من الجانب الامريكى وليس الجانب المصرى لأن المهندسين يظنون أنهم يعرفون كل حاجة وبالتالى لم يصبحوا اقتصاديين وبالتالى اختارنى الجانب الامريكى مع الزميل الامريكى للبحث فى ثلاثة بدايل : عن طريق استخدام البترول وهى الطريقة المستخدمة ، وطريقة الفحم ثم طريقة المفاعل النووى ، والحقيقى كنت متخوفة كبلد نامية من الذرة والتلوث ودرسنا انا والباحث الامريكى واعدينا تقريرا محترما .

لكن أود أن اعطيكم فكرة لماذا تدرس امريكا ارخص طريقة لانتاج الطاقة فى مصر؟ لسبب بسيط لأن مصر كبداية وسوف يوضع معها دول أخرى، لأن هناك مشكلة بترول فى أمريكا، ويريدون تقليل استهلاك هذه الدول ، فبدأوا بمصر بحيث عندما تجد حاجة بديلة تعملها وتستطيع تصدير كميات اكثر فتحل مشكلة أمريكا وغيرها وهذا لكن لايظن البعض ان امريكا تفعل ذلك من اجل سواد عيوننا، لكن طالما أن هناك شيئا يكسبنا ويكسبهم لماذا لا أعمله؟

ولقد ثبت من الدراسة ان المفاعل النووى هو أفضل وسيلة لإنتاج الكهرباء وكانت هناك توصية من الجانب الامريكى ان يتم عمله فى الضبعه ، بعد هذا التاريخ بنيت القرى السياحية فى الساحل الشمالى والضبعة لم يتم فيها شيء ايضا هناك وسيلةالمساقط المائية وأوصى بعملها فى وادى النطرون وكان هناك تفصيلات محددة ١ ، ٢، ٣، ٤ بحيث يمكن لمصر أن تولد الكهرباء من كذا ، ما أود قوله إننا كحكومة تحدد طرق انتاج الكهرباء عبء الكهرباء وهناك فى نفس الوقت بدائل اخرى لم تضعها فى الاعتبار رغم وجود دراسات معدة مسبقا وذلك لأسباب سياسية واسباب اقتصادية تحتاج ايضا لعملية الرشد.

النقطة الاخيرة بالنسبة لمياه الشرب أود أن اثنى على ماقاله د. ممدوح بخصوص التبذير فى المياه ، نحن لدينا مشكلة حقيقية فى المياه ، فكرة ترشيد استخدام المياه والضغط على سكان المنازل ويقولون هناك دعم للمياه وهناك مجالات كبيرة لترشيد استخدام المياه فى الاستخدامات الاخرى غير استخدام المنازل ، اذا عملنا ذلك سنخفف العبء حتى لو ادخلنا التكلفة والعائد وأنا أقول ذلك من واقع المعرفة لأننى أعددت دراسة حديثا للأمم المتحدة عن توشكا ودرست موضوع المياه فى مصر بصورة جيدة بحيث اعرف ماهو المطلوب توفيره من المياه فى مصر وشكرا.

شامل حمدى

شكرا للدكتور عبد الفتاح ناصف .. احب أن اتناول فى كلامى ٣-٤ نقاط سريعة حفاظا على وقت سيادتكم.

النقطة الأولى أحب أن أعرف حضراتكم عن كيفية حساب الدعم بالنسبة للبترول ، والحساب بالنسبة للدعم فى البترول ينحصر فى تكلفة الانتاج + تكلفة النقل + تكلفة التسويق وايضا التكرير فى السلع التى تحتاج الى تكرير ، اما السلعة نفسها او الخام نفسه فيحسب بصفر على اساس أنه

هبة من عند الله وهبها لمصر وبالتالى هذه الخامة لا تدخل فى التكلفة وبهذا نتكلم فقط عن تكلفة الانتاج والنقل والتسويق والتكرير.

عندما نسأل هل التكلفة عالية أم منخفضة ؟ بالمقارنة مع بعض الدول الاخرى لدينا بعض التقارير - لكى لا نتكلم عن نفسنا - الحديثة من مؤتمر حديث بينت ان تجربة الانتاج فى مصر خاصة بالنسبة للغاز الطبيعى تحديدا من أقل التكلفات الموجودة فى العالم بالمقارنة بأجزاء كثيرة من العالم ، مصر من أقل الدول تكلفة لانتاج الغاز الطبيعى ونفس الكلام بالنسبة للزيت الخام ، طبعا الزيت الخام يفرق من منطقة لأخرى من حيث التكلفة ،اذا كان من البحار تكون التكلفة أعلى من استخراجه من الارض وهذه نقطة توضيحية اردت ان أذكرها لحضراتكم.

طبعا حضراتكم تعلمون أن أسعار المنتجات البترولية ثابته من أكثر من ١٠ سنوات وهناك زيادات طبيعية حتمية خاصة بالاجور، باسعار الخامات التى تركب فى المنشآت البترولية والتى زادت مثل اسعار الحديد مؤخرا ، ايضا الخدمات التى تؤدى مثل الحفارات وغيرها اسعارها زادت جدا خلال العامين الاخيرين لأنه طالما هناك رواج فى اسعار البترول فبالتالى تزيد الخدمات ، فالحفار الذى يحضر يكون الطلب عليه أكثر فيرفع اسعاره وبالتالى التكلفة تزيد ، لكن اسعار السوق المحلى ثابته منذ أكثر من ١٠ سنوات ماعدا السولار الذى زاد حوالى ٢٠ قرشا من عام ونصف .

اذا من أين تأتى ايرادات قطاع البترول ؟ تأتى من جزئين : المبيعات الداخلية بالسوق المحلى بالاسعار الثابته اضافة الى التصدير ، الدعم الذى نتكلم عليه والذى بلغ هذا العام ٤١ مليار جنيه هذا يأتى من فوائض قطاع البترول ، فقطاع البترول لايخسر والحمد لله واذا كنا نتكلم عن الدعم فان هذا الدعم لا يأخذ من وزارة المالية ، هذا الدعم فوائض ، أرباح ناتجه من التصدير والبيع المحلى ، وكما ذكر اثناء المناقشات حاجة تشيل حاجة ، تصدير عالى مع مبيعات السوق المحلى القليلة يغطيان فرق الاسعار وهو حوالى ٤١ مليار فى موازنة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الحالية .

نقطة اخيرة لكى لا أطيل عليكم ، ولكى أوضح للدكتوره سهير ابو العينين بالنسبة للاندية الرياضية وحتى عن شركاتها ، بمعنى هناك شركة انبى وهناك نادى انبى ، نادى انبى موازنته منفصله ويحضر لاعبين ويبيع لاعبين ويكسب من بيعهم ويكسب من المباريات والتليفزيون ، وهو كسب أو خسر له موازنة منفصله وليس لها تأثير على المواطن وشكرا.

عبد الله غراب

فى البداية أود الحديث عن تعريف الدعم الموجود فى بداية الورقة والذى يقول انه ضمان مستوى معين من المعيشة يلبى الاحتياطيات الاساسية لمحدودى الدخل والفقراء من افراد المجتمع والمفروض ان هذا الدعم موجه الى جهات معينه.

ايضا موجود الحالات التى نتعاظم فيها الحاجة الى الدعم ومذكور انها حالات الحروب وفترات التحول الاقتصادى فبالنسبة لنا اعتقد أن الدعم لم يعد شيئا استثنائيا اصبح شيئا مستمرا وهذه نقطة يجب أن نركز عليها .

تساءلت الدكتورة ايضا عن الدعم واين يذهب واين لا يذهب والشرائح العالية والشرائح المخفضة فعلا الدعم لجميع المنتجات وعلى سبيل المثال البنزين والبوتاجاز ليس هناك فرق الاسعار منذ أكثر من ١٢ عاما لم تتغير انبوبة البوتاجاز لازالت بسعر ٢,٥ جنيه منذ أكثر من ١٥ عاما .

فتحى التونى

شكرا للدكتور عبد الفتاح .. أنا لن أدخل فى تفاصيل كثيرة لكن باعتبارى وكيل للمعهد القومى للنقل ومنذ فترة طويله ، وقمت بدراسات خاصة بالنقل ، وقطاع النقل من القطاعات الخدمية فى جمهورية مصر العربية الذى يتلقى دعما ، والحقيقة أننى سأركز كلامى على هذا القطاع ، ومن هذا القطاع يمكن أن نستشف حاجات يمكن أن يكون لها انعكاسات على قطاعات اخرى .

قطاع النقل من القطاعات الكبيرة فى ج.م.ع. وكلنا نعلم ذلك سواء بالنسبة للركاب أو بالنسبة للبضائع ، فهل هذا القطاع يتلقى دعما ؟ نعم هو قطاع مدعوم يتلقى دعما ، ماهى اشكال الدعم ؟ وربما من معرفة اشكال الدعم يمكن أن نضع تعريفا للدعم .

قطاع النقل يتلقى دعما يسمى دعما مباشرا وهو عبارة عن مدفوعات مباشرة تدفعها الدولة أو تخرج من ميزانية الدولة تعطى لبعض الهيئات العاملة فى قطاع النقل مثل هيئة السكك الحديدية وهيئة النقل العام بالقاهرة وهيئة النقل العام بالاسكندرية ، هذه مدفوعات مباشرة من ميزانية الدولة تتلقاها هذه الهيئات فى صورة اموال لسد العجز بين مصروفاتها وايراداتها ، مصروفاتها اكثر من ايراداتها فالدولة تعطيها هذا الفرق سنويا.

هناك نوع آخر من الدعم تتلقاه هيئات النقل وكل من له علاقة بالنقل وهذا يتمثل فى دعم الوقود ، ان مركبات النقل تحصل على الوقود خاصة السولار بسعر ٦٠ قرشا وتكلفته الاقتصادية أدعى أنها تصل الى ٢ جنيه ، ودعم الوقود هذا تحصل عليه كافة وسائل النقل التى تعمل بالسولار والبنزين ، وأكبر متلقى لهذا الدعم غير المباشر فى صوره وقود هم سكك حديد مصر ، وهيئة النقل العام بالقاهرة وهيئة النقل العام بالاسكندرية .

هناك دعم آخر نسميه دعما امستترا فى قطاع النقل وهو المرتبط بمستخدمى الطرق ، حاليا الدولة تقيم الطرق والناس تستخدم الطريق لاتدفع شيئا ولا أتحمل تكلفة وأسبب حوادث وتلوثات للبيئة ولا أدفع فى مقابلها شىء.

هناك نقطة اخرى مهمة فى قطاع النقل ، أود التركيز عليها وهو ما أدى اليه هذا الدعم من مساوىء ، وأنا أعتبرها مساوئ ، وخاصة الدعم المباشر الذى يعطى للهيئات مثل السكة الحديد، وهيئة النقل العام ، عندما تعلم تلك الهيئات أنها ستتلقى كل سنة الفرق بين ايراداتها ومصروفاتها، هذا لا يجعلنا نعرف حجم المصروفات أو نراقبها بدقة والنتيجة أن حجم المصروفات يتزايد سنة عن سنة وقد تكون مصروفات غير مبررة.

الحاجة الثانية أن هذه الهيئات تحصل على هذا الدعم من منطلق تخفيض سعر التذكرة عن تكلفتها الحقيقية لكى تنتقل الناس ، ونحن لدينا كاقتصاديين نقول ان اى سلعة او خدمة تباع بأقل من سعرها الحقيقى يساء استخدامها ، على سبيل المثال هناك دراسات كثيرة تقول ان هناك حجما من الرحلات غير مبرر تتم فى القاهرة ، ونحن نقسم الرحلات التى تحدث داخل الدولة أو أى رحلات نقل الى رحلات ترفيهية ، رحلالت تسويق ، رحلات تعليم .. الخ هناك قدر كبير من الاسراف فى حجم الرحلات لأن النقل رخيص ، وهذه الرحلات يحصل عليها الفقير اوالغنى والمتوسط.

أمر آخر ان الهيئات التى تحصل على الدعم المباشر لايمكن قياس اداءها فى ظل اننا نغطى لها كل عام حجم دعم ثابت أو متغير سنويات أو فى ظل أنها تعلم أنها كل عام ستحصل على الفرق بين مصروفاتها وايراداتها فى كل الحالات.

والأمر الثالث الذى أود الحديث عنه هو أنه من نتائج وجود الدعم فى قطاع النقل ، أنه حاليا - ونحن جميعا سافرنا للخارج وركبنا - العالم كله يتحه وخاصة فى السيارات الخاصة نادرا ماتجد

شخص يركب سيارته بمفرده ، دائما مايكون هناك ما يسمى الـ Car share أنا رايح الشغل بسيارتى اليوم أخذ معى اثنين من زملائى وفى اليوم التالى يحضر هو بسيارته ويأخذ الاثنين الآخرين بحيث يكون مستوى الركوب بالنسبة للسيارات ٢ و ٥-٣ راكب ، هذا يقلل حجم الاستهلاك فى الوقود ، ويقلل حجم التلوث ، ويقلل حجم الحوادث ، ويقلل حجم الازدحام فى المرور الذى نعانى منه ، هذا لايحدث فى مصر ، من لديه سيارة خاصة ينزل بها لسبب رئيسى هو أن سعر السولار أو البنزين الذى نستخدمه الى حد ما رخيص.

نحن عملنا دراسات كثيرة فى هذا المجال وخرجنا بنتيجة هامة وهى هل يجب ان ندعم قطاع النقل ؟ نعم يجب أن ندعم قطاع النقل ، لكن هل الآلية الحالية لتنفيذ الدعم فى قطاع النقل هى آلية مضمونه وتؤدى النتائج المرجوه منها ؟ الاجابه لا ، اذا لابد من وقفه والنظر الى حجم الدعم هل المطلوب زيادته ؟ نحن لانطالب بانقاصه لكن هناك سوء استخدام للموارد ناتج من وجود الدعم وخاصة النوعين الرئيسيين لقطاع النقل دعم الوقود والدعم المباشر الذى تحصل عليه الهيئات فى صورة الفرق بين حجم المصروفات وحجم الايرادات وشكرا.

سمير فياض

ابدأ بالشكر لمن اعد ورقة العمل ، ولمن دعانا ولمن استضافنا وسأعرض وجهة نظر من مدخل مختلف ، فلكى نحدد ما اذا كان هناك دعم أم لا ، فإن علينا ان ننظر احيانا من مدخل واقعى .

وسأكتفى بالاشارة إلى انه لابد من دراسة ماتحمله الدوله من خلال وزاراتها لوحداتها الاقتصادية ، من تكاليف ، تتحملها تلك الوحدات لانجاز اقامة مبنى المنشأة ومرافقه، وكذلك تحميل الوحدات بدور اجتماعى كان من الواجب ان تتحمله الدولة بالكامل ، وكذلك تحميلها بنظام تسعير لايأخذ التكلفة فى الاعتبار ، وتنمية قوى بشرية كان من الواجب ان يتم تدريبها وتقديمها الى سوق العمل لتنتقى منه الوحدات الاقتصادية فى حدود مايلائمها ، أما وذلك لم يتم حتى الآن ، ولاينتظر ان يتم فى المستقبل القريب ، فسيظل الدعم الواسع ممتدا ليغطى احتياجات الفلاح والعامل والموظف ، وليس الوصول به الى المهمشين فقط.

وفى هذا الاطار اشير الى تصور مانتكبده فى حالة بناء مستشفى جديد معاصر مثلا، فإننا قد نحتاج امداد المستشفى بالمرافق مثل المياه والصرف الصحى والكهرباء والغاز التى يقال لنا إنها

خدمات مدعومة ، على حين أننا اذا دققنا الفحص نلحظ اننا عندما نمد مثل هذه الخطوط لتصل الى موقع المنظمة التى يتم انشائها (مثل معهد ناصر ،ومستشفى الهرم) ، فان الجهة التى تنشىء المرفق تطالب الجهة المستفيدة ببضعه ملايين من الجنيهات مقابل خطوط ذات حجم وكفاءة وقدرة خاصة لتوصل الخدمة المطلوبة اليها ، قادمة من محطات رئيسية من مسافات بعيدة ، بخطوط أو أنابيب ذات سعة خاصة ، وقد تحتاج الى محطات خاصة لرفع القدره .. الخ من المتطلبات التقنية اللازمة لمثل تلك الوحدات الخدمية الضخمة ، ويصل الأمر احيانا الى تحميل الجهة المستفيدة بالتكاليف الاستثمارية الكاملة لتوصيل المرافق الى موقع تقديم الخدمة المستهدفه ، وبعد تشغيل المستشفيات (مثلا) يبدأ تحصيل فواتير الاستهلاك للغاز والكهرباء والمياه وغيرها من تلك الوحدات باعتبارها من كبار المستهلكين ، دون خصم الاصول الاستثمارية التى قدمتها تلك الوحدات لتوصيل تلك المرافق اليها ، على حين أنها تفيد ايضا فى توصيل تلك القدرات الى مساكن الحى التى تتواجد فيه تلك الوحدات الخدمية ، ثم يقال لنا إن فواتير استهلاك المياه والصرف والكهرباء وغيرها من المرافق مدعومة ، فهل ذلك صحيح ؟

ثم أشير قبل التحدث فى الدعم الى انه لابد لنا ان نتحدث عن كيفية حساب تكلفة السلعة أو الخدمة المدعومة ، فاذا ما تم ذلك الحساب سليما جاز لنا بعد ذلك ان نتحدث عن دعم السلعة او الخدمة ، وعلى سبيل المثال ، تفرض الدولة (الوزارات المعنية) على الايرادات المسئولة عن المنظمات والهيئات والمؤسسات والشركات - التى تحاسب سنويا على ناتج ادائها حسابا اقتصاديا - اعباءً اجتماعية ، لها تكلفة ، ولكنها لاتدفع للمنظمة الاقتصادية ، ولا تقيم تلك الاعباء لتخصمها من انفاقها ، قبل أن يتم محاسبة تلك المنظمة حسابا اقتصاديا ، مما يجعل اى منظمة ايا كانت قدراتها خاسرة أو على الاقل ذات عائد متدنى بالنسبة لما وظف فيها من استثمارات وتكون تلك الاعباء الجبرية والمفروضة اكبر ما يمكن فى المنظمات الاقتصادية ذات الطبيعة الخدمية ومن بينها المستشفيات الاقتصادية ، فتحمل تلك الجهات بجميع الاعباء المتصورة وغير المتصورة ، حيث تكلفة من ناحية اولى باستيعاب اعباء عمالة غير مدربة وهابطة المستوى ، ولا تحتاج تلك الجهات الاقتصادية اليها ، كما أنها لم توكل احدا بتكليفها عليها ، وبالطبع فإن ذلك ليس انتقادا لحل مشكلة البطالة ، ولكنه تهرب من الدولة بحل المشكلة على حساب المنظمات الاقتصادية ، بدلا من حلها بواسطة الوزارات المختصة ، بعد توفير التمويل لها ، أو بتوفير تدريب لاستثمارات جديدة بعد تدبير التمويل الكافى

، وبعد اعداد تلك العمالة وتدريبها ، كما تكلف تلك الجهات من ناحية ثانية بتقديم خدمات مجانية لدواعى انسانية يحترمها البشر جميعا ، ولكن كيف ؟ وتلك الخدمات غير ممولة او ممولة تمويلا صوريا ، لايرقى الى خمس التكلفة الحقيقية ، نم خلال تفاوض شكلى يتم فى دقائق ، مهدرا كافة مستندات التكلفة الحقيقية التى تقدمها وحدات الخدمات الاقتصادية ، بدعوى تدنى التمويل السنوى المتاح لدى وزارة المالية ، وقد تصل قيمة تلك الخدمات الاقتصادية عائدا يمكنها من الاحلال والتجديد على الاقل عليها ان تغطى تلك الفروق أولا . قبل ان تفكر فى تحقيق اى عائد ، أو أن تقدم خدمات محدودة ومتدنية ، كبيرة الشبه بالخدمات المجانية ، التى تمول تمويلا متدنيا من وزارة المالية (ميزانية انكماشية) ، وسنكتفى هنا بذكر بعض الامثلة التى تعجز الدولة عن تمويلها ، رغم تكليفها للمستشفيات الاقتصادية بتنفيذها مثل : الخدمة السريرية المجانية ، خدمة الطوارئ والاستقبال للحالات الحادة ، انشاء وتمويل المصروفات السنوية لمدارس ثانوى فنى تمريض وطالبات المعاهد التمريضية فوق المتوسطة ، فرق الخدمة السريرية للدرجات الدنيا المسعرة تسعيرا جبريا متدنيا رحمة بالمريض ، بشرط ان تقوم الوحدات الاقتصادية الخدمية بتحمل حصة الاسد من تلك التكلفة ، وكذلك انشاء وتمويل المصروفات السنوية اللازمة للمراكز التدريبية عالية التخصص للأغراض الطبية والفنية والتمريضية ، وأغراض الادارة والصيانة والتطوير.

اذا ما هى القصة ؟ هى قصة خدمة هربت منها وزارات الدولة المعنية ، بسبب عجز وزارة المالية عن تدبير التمويل الكافى ، فالحكومة ليس لديها ، وإن تظاهرت بغير ذلك ، وعلى مسئول المنظمة الاقتصادية الاجتهاد بالبحث عن مصادر تمويلية مشروعه ، وتبدأ حلقة من البحث والتفاوض وإغراق الوزارات والأجهزة المركزية فى محيط من التفاصيل والتأويلات الاقتصادية والقانونية ، وما أقدر المستوى الأدنى على إغراق المستوى الأعلى فى شبكة التفاصيل ، واحيانا يتم اللجوء الى تركيز البحث عن مصادر تمويل خارجية ، لتحسين الخدمة من ناحية ، ورفع مستوى مقدمى الخدمة من ناحية اخرى ، دون تحميل الدولة بالتكلفة ، واحيانا تستطيع الوحدة الخدمية تحقيق التوازن الاقتصادى أو توفير عائد محدود ، ناجية بنفسها من بحر العجز والديون ، أو غالبا ما تصبح عرضه للخصخصة تخلصا من المأزق بالحل السعيد لكل الأطراف وليبحث المريض عن النجاة بمعرفته ، فالدولة هاربة والهيئات الاقتصادية عاجزة والخدمات المجانية شكلية

والآن لنتحدث عن الدعم ، من الذى يقدم الدعم ؟ الحقيقة ان الاصل الداعم هو المواطن الغلبان

(العامل والفلاح والموظف) الذى يحصل على تعليم غير كاف ، وأجر لايكفى ضرورات الاسرة ، ومهارات محدودة لم يؤهل لغيرها ، هو منتج باعتبار ما يؤهل له ، ورغم هذا يستنزف فائض عمله لصالح صاحب العمل (دولة أو مالك) وحيث ان حل المشكلة من جذورها غير متوفر حتى الان ، فالدعم لكل من لايحصل على اجره المستحق بالسعر العالمى ضرورة وحق وواجب ، والسؤال المطروح هو هل نحن قادرون على ذلك ام سنظل هاربين ، فلا يصل الدعم الى المستحق (العامل والفلاح ، والموظف) ، شرط الا يستولى عليه أو على أغلبه من لايستحق ، هل نستطيع ان نوفر الدعم العادل لمن يستحق بمستوى الاداء الادارى المتدنى الحالى ، دون انتظار لحين تحسين النظام الادارى وصولا الى نظام الجودة الشاملة ، حتى لايطول بنا الانتظار ويحدث ما لا تحمد عقباه ، هل يمكن ان تصل السلعة والخدمة المرجوة الى المدعوم بذات الجودة السليمة والصحية ، مستوفية للمعايير والمواصفات القانونية، أو أن ذلك غير ممكن ، وعلينا اللجوء لدعم بديل ، وهو الدعم النقدى ، الذى يمكن الا يصل الى المدعوم المستهدف ، اضعف افراد الاسرة (الطفل والانثى الصغيرة والزوجه المظلومة او المطلقة) حيث قد يقوم الرجل (الزوج) بتوظيف الدعم النقدى لأغراض غير أسرية (ابسطها التدخين وأعقدها المخدرات والمسكرات ومابينهما) واخيرا هل يمكن ان يصل الدعم دون طابور او انتظار ممل ، تحت مسمى ان هذا الاسلوب الطارد كفيل بان يجعل القادر متباعدا عن طلب تلك السلعة أو الخدمة ، تماما كما يتباعد عن السلعة او الخدمة المعيبة باعتبار انها سلع الفقراء، الذين لايملكون المال ، ولكنهم يملكون الوقت والانتظار ، وتلك اسوأ المقولات حيث إن الخدمة على وجه التحديد اما أن تكون جيدة أو لا تكون ، حيث تكون المضاعفات هى البديل الوحيد الممكن.

كل تلك الاسئلة وغيرها مطروحة فى جولة الحوار التفصيلية التالية ، وأرجو ان تكون الاجابات مبشرة لمن يستحقون.

عادل محمود ابراهيم

سوف أتكلم فى نقاط بسيطة خاصة بدعم الطاقة فى مصر وهو موضوع له جوانبه الايجابية وله جوانبه السلبية ، لكن لو سمحتم لى حضراتكم انه بداية من عام ١٩٨٢/٨١ حتى الآن ، اذا نظرنا للصورة العامة وتطورها ولماذا زاد الحديث عن الدعم حاليا واثيرت بشكل كبير ولم تكن مثاره بهذه الحساسية التى نتكلم بها ولم تكن بالضخامة مثل الآن؟

فى الفترة من عام ١٩٨١ حتى اليوم كان معدل النمو الاقتصادى فى المتوسط ٥٪ جذب وراءه استهلاك المنتجات البترولية والغاز الطبيعى بنفس النسبة بمعنى كان الناتج يزيد بـ ٥٪ فيزيد الطلب على المنتجات البترولية والغاز بـ ٥٪ فى المتوسط.

اذا جئنا للطاقة الكهربائية كانت الزيادة ١,٤:١ بمعنى كلما يزيد نمو الناتج (١) تزيد الكهرباء (١,٤) لكن ماهو تأثير ذلك؟ زادت اسعار البترول والغاز من أول عام ١٩٨٦/٨٥ حتى عام ١٩٩٢/٩١ وصلت معدلات الزيادة فيها فى مصر الى ٢٠٠٪ ، فهذه هى الفترة الوحيدة التى شهدت زيادة فى الاسعار الجارية ، واذا نظرنا الى الاسعار الحقيقية نجد أنها تزيد بمعدلات اقل.

منذ عام ١٩٩٣/٩٢ وحتى الآن لم تزد الاسعار كما قال م. شامل حمدى الا ابتداء من عام ١٩٩٨/٩٧ زادت اسعار بعض المنتجات مثل المازوت والغاز الطبيعى ثم السولار وبعد ذلك حصلت بعض الزيادات فى الغاز الطبيعى والمازوت والسولار وهكذا ، لكن لماذا حدث ذلك ؟

نحن فى الفترة من الثمانينات كان هناك فائض فى الزيت الخام وكنا نصدر وبالتالى ليس هناك مشكلة ، وكان الاستهلاك المحلى يسير بدرجة معقولة ، وبالتالى كانت كمية الاستهلاك والدعم الموجود بها فى حدودها المقبولة فى مقابل اننا نصدر الزيت الخام ، فى الفترة الاخيرة بدأت صادرات الزيت الخام تقل قليلا وبالتالى اصبح لدينا مشكلة فى كيفية تمويل الفرق فى الاسعار ، لأنه منذ عام ١٩٩٣/٩٢ حتى الآن الاسعار الجارية ثابته والاسعار الحقيقية تقل وبالتالى شجعت على الاستهلاك اكثر وحصل اهدار فى استهلاك المنتجات البترولية والغاز الطبيعى ، وبدأنا نتكلم عن تصدير الغاز الطبيعى ، واذا نظرنا للكهرباء من الجانب الآخر كانت تعتمد على التوليد المائى الذى تم استغلاله بالكامل ، وبدأت كل الزيادات تحدث فى الطلب على الطاقة الكهربية تقابل بالتوليد الحرارى سحبت حاليا معظم الغاز الطبيعى ، معنى ذلك ان قطاع البترول يغطى لقطاع الكهرباء معظم الغاز الطبيعى الذى لديه ، لكن للأسف كما قالت د. كريمة كريم لا أحد يدفع قيمة استهلاكه وبالتالى اصبح هناك قضية ، كيف يواجه قطاع البترول التحديات التى تقابله لكى يوازن اعماله؟

فى هذه الحالة اقول ان السبب الرئيسى فى القضية المثارة حاليا هى ان الزيادة فى استهلاك بعض المنتجات تفوق العرض وذلك بسبب هيكل الاسعار مثال العلاقة بين الكيروسين والبوتاجاز سنجد من عام ١٩٨٢/٨١ حتى الآن لم تزد اسعار البوتاجاز وفى المقابل اسعار الغاز الطبيعى تعتبر

منخفضه، وأسعار الكيروسين تعتبر منخفضة، الناس تكالبت على البوتاجاز لسهولة استخدامه وبالتالى معدلات استهلاك البوتاجاز عالية جدا حاليا، هذا فى حين ان البوتاجاز الخارج من معامل التكرير أو الذى يجىء من الحقول لا يقابل هذا الطلب، فاضطرت الوزارة للاستيراد وهذا أولا.

ايضا السولار لان اسعاره المحلية منخفضة فى مقابل البنزين ، بدأت معظم المركبات وخاصة النقل الجماعى لأننا ليس لدينا نقل عام يستطيع تلبية الطلب المتزايد على النقل الجماعى وبالتالى فان معظم النقل الجماعى كلهم اتجهوا الى السولار ، هنا نقول ان اختلال هيكل الاسعار هو أحد الاسباب التى أدت بالدولة للاستيراد من الخارج ، لكن من الذى كان مسئولا عن تحديد الاسعار؟ قلنا هذا الكلام كثيرا فى دراسات بأنه لابد من ضبط هيكل الاسعار.

لكن ضبط هيكل الأسعار له تبعات اجتماعية ، اذا كنت سأرفع سعرا لابد من دراسة مدى تأثيره على المجتمع لأنه لن يرتبط بارتفاع سعر السولار فقط لأن ارتفاع سعر السولار على الأقل يؤثر فى قطاع النقل كله ، وقد أعددنا فى جهاز تخطيط الطاقة دراسة مؤخرا مع معهد التخطيط القومى ويسعدنى وجود كل من أ.د. محمود عبد الحى وأ.د. سهير ابو العينين فى الندوة لدراسة اثر تحرير اسعار الطاقة على اسعار السلع والخدمات فى مصر فوجدنا انه لو افترضنا زيادة الاسعار بنسبة ١٠٪ فانها ستؤدى الى ارتفاع فى معدل التضخم بحوالى ١٪ لذلك فاننى اقول اننا يجب أن نأخذ هذا الموضوع بحذر.

النقطة الثانية التى اود الحديث فيها هى طريقة حساب الدعم اقول إن كل جهة من الجهات هى المسئولة عن حساب الدعم الخاص بها.

هناك بعض الجهات تحسب الدعم كالآتى : تحسب الدعم فى الجزء الذى يخص الاستهلاك الذى استورده وهذا اقتصاديا اعتبره اسلوبا خاطئا ، على سبيل المثال ، جهة من الجهات تستورد بوتاجاز وتستورد سولار ، كيف تحسب الدعم ؟ يمكن ان احسب هذه الكمية من السولار وهذه الكمية من البوتاجاز استوردهم بـ ١٠ قروش وأبيعهم فى السوق المحلى بـ ٥ قروش الفرق بين ايراد الكمية وثمنها هو الدعم الخاص بى ، فى هذه الحالة اين باقى الاستهلاك؟

عندما احسب الدعم لابد ان احسبه على اجمالى الاستهلاك ربما باقى الاستهلاك احقق منه ربحا وبالتالى لابد أن أجمع كل الاستهلاك واحسب مايتم استيراده مع مايتم فى السوق المحلى- لأنه

كما قال م. شامل حمدى وكيل أول وزارة البترول نحن نعتبر تكلفة الزيت الخام كحصة لمصر هو صفر وهى حصتى- والجزء الذى احسب عليه الدعم هو الجزء المستورد او الذى اشتريه من الشريك الاجنبى.

طارق نوير

شكرا للدكتور عبد الفتاح وشكرا للدكتور ممدوح على الورقة التى تحتوى على اسئلة جادة والحقيقة اننى سوف اتكلم فى ٤ نقاط بالتحديد.

بالنسبة لتعريف الدعم ببساطة هو فرق بين سعرين تكلفة وسعر بيع وسوف نتكلم عن Working definition القضية المهمة اننا لايجب ان ننظر لرقم الدعم المذكور على أنه عبء ولكنه وظيفة اساسية من وظائف الدولة .

النقطة التالية نظرا لان مصر تعتمد فى كل دعمها سواء سلعى ونتكلم عن الخبز أو السلع التموينية او البترول - على المكون الاستيرادى ، فوارد ان هذا الرقم يزيد وينقص طالما هناك الاهم من الارتفاع والانخفاض ، ينبغى على الحكومة ان تعرف المواطن مقدار الدعم الذى تدفعه له بنسبة معينه فالحكومة تدعم رغيف الخبز الذى تكلفته ١٥ قرش وتبيعه بـ ٥ قروش فهى تدعمه بنسبة ٧٠٪ ، لكن فى بنود اخرى كالبوتاجاز او الغاز الطبيعى تختلف النسب وليس هنماك وضوح للعقد الذى بين الحكومة والمواطن بحيث تقول سأدعمك بنسبة كذا بغض النظر ان الاسعار العالمية ترتفع وتنخفض.

النقطة الأخيرة والمهمة فى رأيى هى أولويات الانفاق اذا كنت اقول ان الدعم يتكلف تقريبا حوالى ١٨ مليار فاذا نظرت الى بنود الانفاق العام على قطاع النقل والاسكان والصحة والتعليم ، تقريبا الدعم يساوى هذه القطاعات وهنا يثار السؤال - وهذا يحتاج نقاشا وطنيا كبيرا - هل آخذ من الدعم وأعطى الصحة والتعليم ؟

فى رأيى انه لازال التعليم يحتاج ، ولازالت الصحة تحتاج القضية الخطيرة فى الدعم لكى ننظم اولوياتنا تتمثل فى انه لازال قطاع الطاقة الذى يمثل فوق ٦٥٪ هو المكون الكبير الذى يجب اصلاحه وحتى الآن على حسب معلوماتى لم تتم دراسة جادة قامت لأخذ منتجات البترول كل على حدة ، الكيروسين على حدة ، والبنزين على حدة ٨٠ ، ٩٠ ، ٩٢ كل على حدة ، تحتاج دراسة جادة ماهو تأثير تحرير اسعار منتجات البترول على تكاليف الصناعة ؟ وماهو أثرها على النقل؟ وماهو

هناك نوع آخر من الدعم تتلقاه هيئات النقل وكل من له علاقة بالنقل وهذا يتمثل فى دعم الوقود ، ان مركبات النقل تحصل على الوقود خاصة السولار بسعر ٦٠ قرشا وتكلفته الاقتصادية أدعى أنها تصل الى ٢ جنيه ، ودعم الوقود هذا تحصل عليه كافة وسائل النقل التى تعمل بالسولار والبنزين ، وأكبر متلقى لهذا الدعم غير المباشر فى صوره وقود هم سكك حديد مصر ، وهيئة النقل العام بالقاهرة وهيئة النقل العام بالاسكندرية .

هناك دعم آخر نسميه دعما امستترا فى قطاع النقل وهو المرتبط بمستخدمى الطرق ، حاليا الدولة تقيم الطرق والناس تستخدم الطريق لاتدفع شيئا ولا أتحمل تكلفة وأسبب حوادث وتلوثات للبيئة ولا أدفع فى مقابلها شىء.

هناك نقطة اخرى مهمة فى قطاع النقل ، أود التركيز عليها وهو ما أدى اليه هذا الدعم من مساوىء ، وأنا أعتبرها مساوئ ، وخاصة الدعم المباشر الذى يعطى للهيئات مثل السكة الحديد، وهيئة النقل العام ، عندما تعلم تلك الهيئات أنها ستتلقى كل سنة الفرق بين ايراداتها ومصروفاتها، هذا لا يجعلنا نعرف حجم المصروفات أو نراقبها بدقة والنتيجة أن حجم المصروفات يتزايد سنة عن سنة وقد تكون مصروفات غير مبررة.

الحاجة الثانية أن هذه الهيئات تحصل على هذا الدعم من منطلق تخفيض سعر التذكرة عن تكلفتها الحقيقية لكى تنتقل الناس ، ونحن لدينا كاقتصاديين نقول ان اى سلعة او خدمة تباع بأقل من سعرها الحقيقى يساء استخدامها ، على سبيل المثال هناك دراسات كثيرة تقول ان هناك حجما من الرحلات غير مبرر تتم فى القاهرة ، ونحن نقسم الرحلات التى تحدث داخل الدولة أو أى رحلات نقل الى رحلات ترفيهية ، رحلات تسويق ، رحلات تعليم .. الخ هناك قدر كبير من الاسراف فى حجم الرحلات لأن النقل رخيص ، وهذه الرحلات يحصل عليها الفقير اوالغنى والمتوسط.

أمر آخر ان الهيئات التى تحصل على الدعم المباشر لايمكن قياس اداءها فى ظل اننا نغطى لها كل عام حجم دعم ثابت أو متغير سنويات أو فى ظل أنها تعلم أنها كل عام ستحصل على الفرق بين مصروفاتها وايراداتها فى كل الحالات.

والأمر الثالث الذى أود الحديث عنه هو أنه من نتائج وجود الدعم فى قطاع النقل ، أنه حاليا - ونحن جميعا سافرنا للخارج وركبنا - العالم كله يتحه وخاصة فى السيارات الخاصة نادرا ماتجد

شخص يركب سيارته بمفرده ، دائما مايكون هناك ما يسمى الـ Car share أنا رايح الشغل بسيارتى اليوم أخذ معى اثنين من زملائى وفى اليوم التالى يحضر هو بسيارته ويأخذ الاثنين الآخرين بحيث يكون مستوى الركوب بالنسبة للسيارات ٢ و ٥-٣ راكب ، هذا يقلل حجم الاستهلاك فى الوقود ، ويقلل حجم التلوث ، ويقلل حجم الحوادث ، ويقلل حجم الازدحام فى المرور الذى نعانى منه ، هذا لايحدث فى مصر ، من لديه سيارة خاصة ينزل بها لسبب رئيسى هو أن سعر السولار أو البنزين الذى نستخدمه الى حد ما رخيص.

نحن عملنا دراسات كثيرة فى هذا المجال وخرجنا بنتيجة هامة وهى هل يجب ان ندعم قطاع النقل ؟ نعم يجب أن ندعم قطاع النقل ، لكن هل الآلية الحالية لتنفيذ الدعم فى قطاع النقل هى آلية مضمونه وتؤدى النتائج المرجوه منها ؟ الاجابه لا ، اذا لابد من وقفه والنظر الى حجم الدعم هل المطلوب زيادته ؟ نحن لانطالب بانقاصه لكن هناك سوء استخدام للموارد ناتج من وجود الدعم وخاصة النوعين الرئيسيين لقطاع النقل دعم الوقود والدعم المباشر الذى تحصل عليه الهيئات فى صورة الفرق بين حجم المصروفات وحجم الايرادات وشكرا.

سمير فياض

ابدأ بالشكر لمن اعد ورقة العمل ، ولمن دعانا ولمن استضافنا وسأعرض وجهة نظر من مدخل مختلف ، فلكى نحدد ما اذا كان هناك دعم أم لا ، فإن علينا ان ننظر احيانا من مدخل واقعى .

وسأكتفى بالاشارة إلى انه لابد من دراسة ماتحمله الدوله من خلال وزاراتها لوحداتها الاقتصادية ، من تكاليف ، تتحملها تلك الوحدات لانجاز اقامة مبنى المنشأة ومرافقه، وكذلك تحميل الوحدات بدور اجتماعى كان من الواجب ان تتحمله الدولة بالكامل ، وكذلك تحميلها بنظام تسعير لايأخذ التكلفة فى الاعتبار ، وتنمية قوى بشرية كان من الواجب ان يتم تدريبها وتقديمها الى سوق العمل لتنتقى منه الوحدات الاقتصادية فى حدود مايلائمها ، أما وذلك لم يتم حتى الآن ، ولاينتظر ان يتم فى المستقبل القريب ، فسيظل الدعم الواسع ممتدا ليغطى احتياجات الفلاح والعامل والموظف ، وليس الوصول به الى المهمشين فقط.

وفى هذا الاطار اشير الى تصور مانتكبده فى حالة بناء مستشفى جديد معاصر مثلا، فإننا قد نحتاج امداد المستشفى بالمرافق مثل المياه والصرف الصحى والكهرباء والغاز التى يقال لنا إنها

خدمات مدعومة ، على حين أننا اذا دققنا الفحص نلحظ اننا عندما نمد مثل هذه الخطوط لتصل الى موقع المنظمة التى يتم انشائها (مثل معهد ناصر ،ومستشفى الهرم) ، فان الجهة التى تنشىء المرفق تطالب الجهة المستفيدة ببضعه ملايين من الجنيهات مقابل خطوط ذات حجم وكفاءة وقدرة خاصة لتوصل الخدمة المطلوبة اليها ، قادمة من محطات رئيسية من مسافات بعيدة ، بخطوط أو أنابيب ذات سعة خاصة ، وقد تحتاج الى محطات خاصة لرفع القدره .. الخ من المتطلبات التقنية اللازمة لمثل تلك الوحدات الخدمية الضخمة ، ويصل الأمر احيانا الى تحميل الجهة المستفيدة بالتكاليف الاستثمارية الكاملة لتوصيل المرافق الى موقع تقديم الخدمة المستهدفه ، وبعد تشغيل المستشفيات (مثلا) يبدأ تحصيل فواتير الاستهلاك للغاز والكهرباء والمياه وغيرها من تلك الوحدات باعتبارها من كبار المستهلكين ، دون خصم الاصول الاستثمارية التى قدمتها تلك الوحدات لتوصيل تلك المرافق اليها ، على حين أنها تفيد ايضا فى توصيل تلك القدرات الى مساكن الحى التى تتواجد فيه تلك الوحدات الخدمية ، ثم يقال لنا إن فواتير استهلاك المياه والصرف والكهرباء وغيرها من المرافق مدعومة ، فهل ذلك صحيح ؟

ثم أشير قبل التحدث فى الدعم الى انه لابد لنا ان نتحدث عن كيفية حساب تكلفة السلعة أو الخدمة المدعومة ، فاذا ما تم ذلك الحساب سليما جاز لنا بعد ذلك ان نتحدث عن دعم السلعة او الخدمة ، وعلى سبيل المثال ، تفرض الدولة (الوزارات المعنية) على الايرادات المسئولة عن المنظمات والهيئات والمؤسسات والشركات - التى تحاسب سنويا على ناتج ادائها حسابا اقتصاديا - اعباءً اجتماعية ، لها تكلفة ، ولكنها لاتدفع للمنظمة الاقتصادية ، ولا تقيم تلك الاعباء لتخصمها من انفاقها ، قبل أن يتم محاسبة تلك المنظمة حسابا اقتصاديا ، مما يجعل اى منظمة ايا كانت قدراتها خاسرة أو على الاقل ذات عائد متدنى بالنسبة لما وظف فيها من استثمارات وتكون تلك الاعباء الجبرية والمفروضة اكبر ما يمكن فى المنظمات الاقتصادية ذات الطبيعة الخدمية ومن بينها المستشفيات الاقتصادية ، فتحمل تلك الجهات بجميع الاعباء المتصورة وغير المتصورة ، حيث تكلفة من ناحية اولى باستيعاب اعباء عمالة غير مدربة وهابطة المستوى ، ولا تحتاج تلك الجهات الاقتصادية اليها ، كما أنها لم توكل احدا بتكليفها عليها ، وبالطبع فإن ذلك ليس انتقادا لحل مشكلة البطالة ، ولكنه تهرب من الدولة بحل المشكلة على حساب المنظمات الاقتصادية ، بدلا من حلها بواسطة الوزارات المختصة ، بعد توفير التمويل لها ، أو بتوفير تدريب لاستثمارات جديدة بعد تدبير التمويل الكافى

، وبعد اعداد تلك العمالة وتدريبها ، كما تكلف تلك الجهات من ناحية ثانية بتقديم خدمات مجانية لدواعى انسانية يحترمها البشر جميعا ، ولكن كيف ؟ وتلك الخدمات غير ممولة او ممولة تمويلا صوريا ، لايرقى الى خمس التكلفة الحقيقية ، نم خلال تفاوض شكلى يتم فى دقائق ، مهدرا كافة مستندات التكلفة الحقيقية التى تقدمها وحدات الخدمات الاقتصادية ، بدعوى تدنى التمويل السنوى المتاح لدى وزارة المالية ، وقد تصل قيمة تلك الخدمات الاقتصادية عائدا يمكنها من الاحلال والتجديد على الاقل عليها ان تغطى تلك الفروق أولا . قبل ان تفكر فى تحقيق اى عائد ، أو أن تقدم خدمات محدودة ومتدنية ، كبيرة الشبه بالخدمات المجانية ، التى تمول تمويلا متدنيا من وزارة المالية (ميزانية انكماشية) ، وسنكتفى هنا بذكر بعض الامثلة التى تعجز الدولة عن تمويلها ، رغم تكليفها للمستشفيات الاقتصادية بتنفيذها مثل : الخدمة السريرية المجانية ، خدمة الطوارئ والاستقبال للحالات الحادة ، انشاء وتمويل المصروفات السنوية لمدارس ثانوى فنى تمريض وطالبات المعاهد التمريضية فوق المتوسطة ، فرق الخدمة السريرية للدرجات الدنيا المسعرة تسعيرا جبريا متدنيا رحمة بالمريض ، بشرط ان تقوم الوحدات الاقتصادية الخدمية بتحمل حصة الاسد من تلك التكلفة ، وكذلك انشاء وتمويل المصروفات السنوية اللازمة للمراكز التدريبية عالية التخصص للأغراض الطبية والفنية والتمريضية ، وأغراض الادارة والصيانة والتطوير.

اذا ما هى القصة ؟ هى قصة خدمة هربت منها وزارات الدولة المعنية ، بسبب عجز وزارة المالية عن تدبير التمويل الكافى ، فالحكومة ليس لديها ، وإن تظاهرت بغير ذلك ، وعلى مسئول المنظمة الاقتصادية الاجتهاد بالبحث عن مصادر تمويلية مشروعه ، وتبدأ حلقة من البحث والتفاوض وإغراق الوزارات والأجهزة المركزية فى محيط من التفاصيل والتأويلات الاقتصادية والقانونية ، وما أقدر المستوى الأدنى على إغراق المستوى الأعلى فى شبكة التفاصيل ، واحيانا يتم اللجوء الى تركيز البحث عن مصادر تمويل خارجية ، لتحسين الخدمة من ناحية ، ورفع مستوى مقدمى الخدمة من ناحية اخرى ، دون تحميل الدولة بالتكلفة ، واحيانا تستطيع الوحدة الخدمية تحقيق التوازن الاقتصادى أو توفير عائد محدود ، ناجية بنفسها من بحر العجز والديون ، أو غالبا ما تصبح عرضه للخصخصة تخلصا من المأزق بالحل السعيد لكل الأطراف وليبحث المريض عن النجاة بمعرفته ، فالدولة هاربة والهيئات الاقتصادية عاجزة والخدمات المجانية شكلية

والآن لنتحدث عن الدعم ، من الذى يقدم الدعم ؟ الحقيقة ان الاصل الداعم هو المواطن الغلبان

(العامل والفلاح والموظف) الذى يحصل على تعليم غير كاف ، وأجر لايكفى ضرورات الاسرة ، ومهارات محدودة لم يؤهل لغيرها ، هو منتج باعتبار ما يؤهل له ، ورغم هذا يستنزف فائض عمله لصالح صاحب العمل (دولة أو مالك) وحيث ان حل المشكلة من جذورها غير متوفر حتى الان ، فالدعم لكل من لايحصل على اجره المستحق بالسعر العالمى ضرورة وحق وواجب ، والسؤال المطروح هو هل نحن قادرون على ذلك ام سنظل هاربين ، فلا يصل الدعم الى المستحق (العامل والفلاح ، والموظف) ، شرط الا يستولى عليه أو على أغلبه من لايستحق ، هل نستطيع ان نوفر الدعم العادل لمن يستحق بمستوى الاداء الادارى المتدنى الحالى ، دون انتظار لحين تحسين النظام الادارى وصولا الى نظام الجودة الشاملة ، حتى لايطول بنا الانتظار ويحدث ما لا تحمد عقباه ، هل يمكن ان تصل السلعة والخدمة المرجوة الى المدعوم بذات الجودة السليمة والصحية ، مستوفية للمعايير والمواصفات القانونية، أو أن ذلك غير ممكن ، وعلينا اللجوء لدعم بديل ، وهو الدعم النقدى ، الذى يمكن الا يصل الى المدعوم المستهدف ، اضعف افراد الاسرة (الطفل والانثى الصغيرة والزوجه المظلومة او المطلقة) حيث قد يقوم الرجل (الزوج) بتوظيف الدعم النقدى لأغراض غير أسرية (ابسطها التدخين وأعقدها المخدرات والمسكرات ومابينهما) واخيرا هل يمكن ان يصل الدعم دون طابور او انتظار ممل ، تحت مسمى ان هذا الاسلوب الطارد كفيل بان يجعل القادر متباعدا عن طلب تلك السلعة أو الخدمة ، تماما كما يتباعد عن السلعة او الخدمة المعيبة باعتبار انها سلع الفقراء، الذين لايملكون المال ، ولكنهم يملكون الوقت والانتظار ، وتلك اسوأ المقولات حيث إن الخدمة على وجه التحديد اما أن تكون جيدة أو لا تكون ، حيث تكون المضاعفات هى البديل الوحيد الممكن.

كل تلك الاسئلة وغيرها مطروحة فى جولة الحوار التفصيلية التالية ، وأرجو ان تكون الاجابات مبشرة لمن يستحقون.

عادل محمود ابراهيم

سوف أتكلم فى نقاط بسيطة خاصة بدعم الطاقة فى مصر وهو موضوع له جوانبه الايجابية وله جوانبه السلبية ، لكن لو سمحتم لى حضراتكم انه بداية من عام ١٩٨٢/٨١ حتى الآن ، اذا نظرنا للصورة العامة وتطورها ولماذا زاد الحديث عن الدعم حاليا واثيرت بشكل كبير ولم تكن مثاره بهذه الحساسية التى نتكلم بها ولم تكن بالضخامة مثل الآن؟

فى الفترة من عام ١٩٨١ حتى اليوم كان معدل النمو الاقتصادى فى المتوسط ٥٪ جذب وراءه استهلاك المنتجات البترولية والغاز الطبيعى بنفس النسبة بمعنى كان الناتج يزيد بـ ٥٪ فيزيد الطلب على المنتجات البترولية والغاز بـ ٥٪ فى المتوسط.

اذا جئنا للطاقة الكهربائية كانت الزيادة ١,٤:١ بمعنى كلما يزيد نمو الناتج (١) تزيد الكهرباء (١,٤) لكن ماهو تأثير ذلك؟ زادت اسعار البترول والغاز من أول عام ١٩٨٦/٨٥ حتى عام ١٩٩٢/٩١ وصلت معدلات الزيادة فيها فى مصر الى ٢٠٠٪ ، فهذه هى الفترة الوحيدة التى شهدت زيادة فى الاسعار الجارية ، واذا نظرنا الى الاسعار الحقيقية نجد أنها تزيد بمعدلات اقل.

منذ عام ١٩٩٣/٩٢ وحتى الآن لم تزد الاسعار كما قال م. شامل حمدى الا ابتداء من عام ١٩٩٨/٩٧. زادت اسعار بعض المنتجات مثل المازوت والغاز الطبيعى ثم السولار وبعد ذلك حصلت بعض الزيادات فى الغاز الطبيعى والمازوت والسولار وهكذا ، لكن لماذا حدث ذلك ؟

نحن فى الفترة من الثمانينات كان هناك فائض فى الزيت الخام وكنا نصدر وبالتالى ليس هناك مشكلة ، وكان الاستهلاك المحلى يسير بدرجة معقولة ، وبالتالى كانت كمية الاستهلاك والدعم الموجود بها فى حدودها المقبولة فى مقابل اننا نصدر الزيت الخام ، فى الفترة الاخيرة بدأت صادرات الزيت الخام تقل قليلا وبالتالى اصبح لدينا مشكلة فى كيفية تمويل الفرق فى الاسعار ، لأنه منذ عام ١٩٩٣/٩٢ حتى الآن الاسعار الجارية ثابته والاسعار الحقيقية تقل وبالتالى شجعت على الاستهلاك اكثر وحصل اهدار فى استهلاك المنتجات البترولية والغاز الطبيعى ، وبدأنا نتكلم عن تصدير الغاز الطبيعى ، واذا نظرنا للكهرباء من الجانب الآخر كانت تعتمد على التوليد المائى الذى تم استغلاله بالكامل ، وبدأت كل الزيادات تحدث فى الطلب على الطاقة الكهربية تقابل بالتوليد الحرارى سحبت حاليا معظم الغاز الطبيعى ، معنى ذلك ان قطاع البترول يغطى لقطاع الكهرباء معظم الغاز الطبيعى الذى لديه ، لكن للأسف كما قالت د. كريمة كريم لا أحد يدفع قيمة استهلاكه وبالتالى اصبح هناك قضية ، كيف يواجه قطاع البترول التحديات التى تقابله لكى يوازن اعماله؟

فى هذه الحالة اقول ان السبب الرئيسى فى القضية المثارة حاليا هى ان الزيادة فى استهلاك بعض المنتجات تفوق العرض وذلك بسبب هيكل الاسعار مثال العلاقة بين الكيروسين والبوتاجاز سنجد من عام ١٩٨٢/٨١ حتى الآن لم تزد اسعار البوتاجاز وفى المقابل اسعار الغاز الطبيعى تعتبر

منخفضه، وأسعار الكيروسين تعتبر منخفضة، الناس تكالبت على البوتاجاز لسهولة استخدامه وبالتالى معدلات استهلاك البوتاجاز عالية جدا حاليا، هذا فى حين ان البوتاجاز الخارج من معامل التكرير أو الذى يجىء من الحقول لا يقابل هذا الطلب، فاضطرت الوزارة للاستيراد وهذا أولا.

ايضا السولار لان اسعاره المحلية منخفضة فى مقابل البنزين ، بدأت معظم المركبات وخاصة النقل الجماعى لأننا ليس لدينا نقل عام يستطيع تلبية الطلب المتزايد على النقل الجماعى وبالتالى فان معظم النقل الجماعى كلهم اتجهوا الى السولار ، هنا نقول ان اختلال هيكل الاسعار هو أحد الاسباب التى أدت بالدولة للاستيراد من الخارج ، لكن من الذى كان مسئولا عن تحديد الاسعار؟ قلنا هذا الكلام كثيرا فى دراسات بأنه لابد من ضبط هيكل الاسعار.

لكن ضبط هيكل الأسعار له تبعات اجتماعية ، اذا كنت سأرفع سعرا لابد من دراسة مدى تأثيره على المجتمع لأنه لن يرتبط بارتفاع سعر السولار فقط لأن ارتفاع سعر السولار على الأقل يؤثر فى قطاع النقل كله ، وقد أعددنا فى جهاز تخطيط الطاقة دراسة مؤخرا مع معهد التخطيط القومى ويسعدنى وجود كل من أ.د. محمود عبد الحى وأ.د. سهير ابو العينين فى الندوة لدراسة اثر تحرير اسعار الطاقة على اسعار السلع والخدمات فى مصر فوجدنا انه لو افترضنا زيادة الاسعار بنسبة ١٠٪ فانها ستؤدى الى ارتفاع فى معدل التضخم بحوالى ١٪ لذلك فاننى اقول اننا يجب أن نأخذ هذا الموضوع بحذر.

النقطة الثانية التى اود الحديث فيها هى طريقة حساب الدعم اقول إن كل جهة من الجهات هى المسئولة عن حساب الدعم الخاص بها.

هناك بعض الجهات تحسب الدعم كالآتى : تحسب الدعم فى الجزء الذى يخص الاستهلاك الذى استورده وهذا اقتصاديا اعتبره اسلوبا خاطئا ، على سبيل المثال ، جهة من الجهات تستورد بوتاجاز وتستورد سولار ، كيف تحسب الدعم ؟ يمكن ان احسب هذه الكمية من السولار وهذه الكمية من البوتاجاز استوردهم بـ ١٠ قروش وأبيعهم فى السوق المحلى بـ ٥ قروش الفرق بين ايراد الكمية وثمنها هو الدعم الخاص بى ، فى هذه الحالة اين باقى الاستهلاك؟

عندما احسب الدعم لابد ان احسبه على اجمالى الاستهلاك ربما باقى الاستهلاك احقق منه ربحا وبالتالى لابد أن أجمع كل الاستهلاك واحسب مايتم استيراده مع مايتم فى السوق المحلى- لأنه